



جامعة الأزهر  
كلية الشريعة والقانون  
بالقاهرة

# مجلة الشريعة والقانون

مجلة علمية نصف سنوية محكمة  
تعنى بالدراسات الشرعية والقانونية والقضائية

تصدرها  
كلية الشريعة والقانون بالقاهرة  
جامعة الأزهر

العدد الرابع والأربعون  
نوفمبر ٢٠٢٤م

توجه جميع المراسلات باسم الأستاذ الدكتور: رئيس تحرير مجلة الشريعة والقانون

جمهورية مصر العربية - كلية الشريعة والقانون - القاهرة - الدراسة - شارع جوهر القائد

ت: ٢٥١٠٧٦٨٧

فاكس: ٢٥١٠٧٧٣٨

<https://mawq.journals.ekb.eg/>



جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها،  
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة وليست مسئولة عنها



رقم الإيداع

٢٠٢٤ / ١٨٠٥٣

الترقيم الدولي للطباعة

ISSN: 2812-4774

الترقيم الدولي الإلكتروني:

ISSN: 2812-5282

# **الشاهد الإلكتروني في الإثبات الجنائي**

## **Electronic Witness In Criminal Evidence**

**إعداد**

**د. أيمن عبدالله فكري حسن**

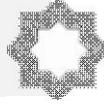
**أستاذ مساعد القانون الجنائي**

**بكلية البريمي الجامعية**

**أستاذ مساعد بمعهد الإدارة العامة بالرياض سابقا**

**أستاذ مساعد بجامعة الجزيرة -دبى سابقا**





## الشاهد الإلكتروني في الإثبات الجنائي

أيمن عبدالله فكرى حسن

قسم القانون العام، برنامج القانون، كلية البريمي الجامعية، سلطنة عمان.

البريد الإلكتروني: [aymanfk@buc.edu.om](mailto:aymanfk@buc.edu.om)

### ملخص البحث:

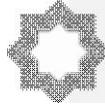
تناول الباحث موضوع الشاهد الإلكتروني من حيث تعريفه وأنواعه وأثره علي حماية حقوق الإنسان وعلاقته بالإثبات الجنائي وتميزه عن غيره من وسائل الإثبات ودوره من حيث قبوله في الإثبات الجنائي وحجيته وما شهدته بعض التشريعات من تطوير لقواعد الإثبات الجنائي من خلال الأخذ بالشاهد الإلكتروني في الإثبات الجنائي، ثم انتهت إلى عدد من النتائج والتوصيات من أهمها:-

تحديد نطاق الشاهد الإلكتروني، ويشترط في الشاهد الإلكتروني أن يستوفى شروط المشروعية حتى يمكن الاعتماد عليها وترتبط القوة الإثباتية للشهادة الإلكترونية بمدى اتصاله بالوقائع المطلوب إثباتها جنائياً بطريق مباشر أو غير مباشر مع ترك أمر الاقتناع بها للقاضي الجنائي والأخذ بالخبرة الفنية للتأكد من مصداقية الدليل قبل البحث في قوته الإثباتية، كما ان الدول التي أخذت بالشهادة عبر وسائل الاتصالات الإلكترونية تتلافى ما قد يوجه إليها من عدم المشروعية.

وتوصية الباحث بالمطالبة بتنظيم الأخذ بالشاهد الإلكتروني تشريعياً خاصة لدى الدول التي لم تأخذ به فيما يتعلق بالشهادة عبر وسائل الاتصال الإلكترونية في كافة مراحل الدعوى الجزائية ، وتنظيم حق الأفراد في الاستعانة بالشاهد الإلكتروني من خلال توثيق الجرائم سواء من المجني عليه أو الغير، الأمر الذي يساهم في مكافحة الجريمة وتحقيق العدالة الجزائية ، ويتفق مع التزامات الأفراد بالمشاركة في مكافحة الجريمة.

**الكلمات المفتاحية:** الشاهد الإلكتروني، حجية ومشروعية الشاهد الإلكتروني،

الأدلة العلمية، الإثبات الجنائي.



## Electronic Witness In Criminal Evidence

Ayman Abdallah Fekry

Department of Public Law, Law Program, Al Buraimi University  
College, Sultanate of Oman.

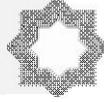
E-mail: aymanfk@buc.edu.om

### **Abstract:**

The researcher addressed the topic of the electronic witness, covering its definition, types, impact on human rights protection, and its relationship with criminal evidence. The study examined its distinction from other means of evidence, its role in terms of acceptance in criminal evidence, and its evidentiary weight. It also discussed how some legislations have evolved to include electronic witnesses in criminal evidence. The research concluded with several findings and recommendations, among the most important of which are:

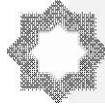
Defining the scope of the electronic witness, ensuring that the electronic witness meets legality requirements for reliability, and linking the evidentiary strength of electronic testimony to its direct or indirect connection to the facts that need to be proven criminally, with the judge's discretion over its acceptance. The study also highlights the importance of technical expertise to verify the credibility of electronic evidence before examining its evidentiary strength. Additionally, countries that have adopted electronic testimony through electronic communication channels address potential issues related to legality.

The researcher recommends legislating the adoption of electronic witnesses, particularly in countries that have not yet recognized testimony via electronic communication in all stages of criminal proceedings. Furthermore, the study suggests organizing the right of individuals to use electronic witnesses by documenting crimes, whether by the victim or others, which contributes to combating



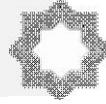
crime and achieving criminal justice, in line with individuals' obligations to participate in crime prevention.

**Keywords:** Electronic Witness, Admissibility And Legality Of The Electronic Witness, Scientific Evidence, Criminal Evidence.



## تمهيد وتقسيم:-

تتجه الدول حالياً بفضل تكنولوجيا المعلومات إلى مرحلة برمجة المجتمع من خلال الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في كافة مجالات الحياة سواء الاجتماعية، الاقتصادية، الأمنية إلى غير ذلك من شتى مناحي الحياة، وليس بعيداً عن ذلك التطور الإثبات الجزائي وما تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الأجهزة الحديثة من هواتف محمولة، وأجهزة الحواسيب والشبكات إلى غير ذلك من الأجهزة التي تتطور بشكل مستمر لتلعب دوراً في مجال الإثبات الجزائي، وعلى الجانب الآخر شكلت تلك الوسائل تهديداً لخصوصية الإنسان وانتهاكاً لحقوقه وحرياته، لذا أثار انتباه الباحث الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل المعلوماتية من دور خطير في مجال الإثبات الجزائي سواء من خلال التيسير في أداء الشهادة عبر الوسائل الإلكترونية أمام كافة الجهات المختصة بالدعوى الجزائية أو من خلال توثيق النشاط الإجرامي عبر التسجيل الإلكتروني والآثار الإلكترونية للشخص أثناء العمل على النظم المعلوماتية، وما أثارته تلك الوسائل في ذهني من تساؤلات حول كيفية وضع تنظيم قانوني لها حتى يمكن الاستعانة بها في مجال الإثبات الجزائي، وقد فرضت تلك الوسائل نفسها في الواقع العملي كما في الاستعانة بها في إثبات مخالفات السيارات أو مراقبة المجرمين والخارجين علي القانون بكاميرات الشوارع والأماكن العامة في الدولة من أجل مكافحة الجريمة، وخاصة تتبع الإلكتروني للفرد أثناء التعامل مع النظم المعلوماتية، أي استخدامها بصورة مكثفة في مجال الضبط الإداري، كذلك أصبحت واقعا من خلال الاستعانة بها في إثبات الوقائع الجنائية المختلفة، كما قد تحول ظروف مختلفة دون أداء الشهادة بالطريقة التقليدية لذا كان من الضروري البحث في استعمال تلك الوسائل التكنولوجية في الإثبات الجزائي وما قد تثيره من إشكاليات قانونية حول مدى مشروعيتها في الإثبات الجزائي ونطاق استخدامها لدى الأفراد حتى لا يتم الاعتداء بها على حق الخصوصية، وذلك في محاولة لإيجاد نوع من التوازن بين الحق في الإثبات الجزائي من خلال الشاهد الإلكتروني والمحافظة على حماية حق الإنسان في حرته وكرامته الأمر الذي يسهم في تحقيق العدالة الجنائية .



## أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من خلال أهمية الإثبات في مكافحة الجريمة فلا عقاب لشخص دون إثبات الإدانة من خلال وسيلة إثبات مقبولة ومشروعة قانونا لذا كانت الشاهد الإلكتروني بما تمثله من وسيلة حديثة تساعد في إثبات الجريمة دورها الهام والحيوي في مجال الإثبات الجنائي.

## إشكالية البحث

تمحورت إشكالية البحث حول الدور الذي يمكن أن تقوم به تلك الوسائل الحديثة في الإثبات الجنائي من حيث تحديد مفهومها مناطق حجيتها ومشروعيتها في الإثبات الجنائي.

## منهج البحث

سوف أتبع خلال هذا البحث المنهج ، الوصفي ، التحليلي، في محاولة للتوصل إلى رؤية خاصة بشأن تطبيق الشاهد الإلكتروني في الإثبات الجنائي بناء على بحث القواعد العامة في الإثبات الجنائي وبعض نماذج لتشريعات دول اعتمدت الشاهد الإلكتروني في الإثبات الجنائي.

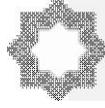
## الدراسات السابقة :-

- د.جميل عبد الباقي الصغير - أدلة الإثبات الجنائي والتكنولوجيا الحديثة .
- د عبد الفتاح بيومي حجازي - الدليل الرقمي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والانترنت - دراسة معمقة في جرائم الحاسب الإلى والانترنت.
- د. فتحى محمد أنور عزت- الأدلة الإلكترونية في المسائل الجنائية والمعاملات المدنية والتجارية-
- أ. عادل بوزيدة - دور الشاهد الإلكتروني في الإثبات الجزائي على ضوء قانون الإجراءات الجزائية الجزائرى-

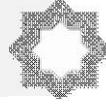
## تقسيم البحث :-

المبحث الأول : الأحكام العامة للتعريف بالشاهد الإلكتروني في الإثبات الجنائي  
المطلب الأول :- ماهية الشاهد الإلكتروني وأنواعه  
المطلب الثانى :- التمييز بين الشاهد الإلكتروني وغيره من وسائل الإثبات الأخرى

المطلب الثالث:- المبادئ الأساسية التي يجب توافرها في الشاهد الإلكتروني



المبحث الثاني :- دور الشاهد الإلكتروني في الإثبات الجزائي  
المطلب الأول :- أدلة الإثبات الجزائي وشروطها  
المطلب الثاني :- حجية الشاهد الإلكتروني في الإثبات الجزائي  
خاتمة البحث :- الخلاصة - النتائج والتوصيات



## المبحث الأول

### الأحكام العامة للتعريف بالشاهد الإلكتروني في الإثبات الجنائي

بادئ ذي بدء يجب تحديد ماهية الشاهد بالمفهوم التقليدي ثم الشاهد الإلكتروني بوصفه مفهوما للبحث وما هو الاختلاف بينه ووسائل الإثبات الجزائي الأخرى، والعناصر الأساسية للأخذ بالشاهد الإلكتروني<sup>(١)</sup>.

### المطلب الاول

#### ماهية الشاهد الإلكتروني وأنواعه

تعدُّ الشهادة أحد أبرز أنواع الأدلة التي يعتمد عليها نظام الإثبات الجزائي، سواء في العصور القديمة أو الحديثة<sup>(٢)</sup>، إلا أن تطور الحياة وتقدم الوسائل التقنية أفضى على الشهادة طابعاً جديداً يتماشى مع هذا التطور، مما أدى إلى ظهور مفهوم يمكن تسميته بـ "الشاهد الإلكتروني"<sup>(٣)</sup>.

#### أولاً:- ماهية الشهادة في المفهوم التقليدي

الشهادة لغة :- الإخبار القاطع عن مشاهدة عيان لا عن تقدير وحسبان وعلى ذلك سمي الشاهد في القرآن الكريم شهيدا أي عليما فقال سبحانه وتعالى (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ)<sup>(٤)</sup>، وتعني أيضا الحضور والعلم ومنه قوله تعالى (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ)<sup>(٥)</sup>، أي من كان حاضرا في الشهر مقيما غير مسافر فليصم ما حضر وأقام فيه .

وفي الاصطلاح القانوني :- قيام الشاهد في مجلس القضاء بعد حلف اليمين بالأخبار عن واقعة حدثت من غيره ويترتب عليها حق لغيره<sup>(٦)</sup>، ولم تنص غالبية

(١) - انظر في التطور التاريخي لنظام الشهادة

See Saul Traiger, The Cognitive Management of E-Testimony, Cognitive Science Program Occidental College Los Angeles, CA 90041U.S.A. tripleC 4(2): 202-208, 2006 ISSN 1726-670X <http://tripleC.uti.at>

(٢) - أ.حبابي نجيب- الشهادة وحجيتها في الإثبات الجزائي - جامعة محمد خيضر

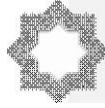
بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق- ٢٠١٣-٢٠١٤ - ص٢٢

(٣) - مصطلح الشهادة يتعلق بالواقعة محل الإثبات بينما مصطلح الشاهد يتعلق بمن يقوم بأداء الشهادة ( الفاعل) وهما مصطلحين مرتبطين لا يوجد احدهما دون الاخر.

(٤) - سورة البقرة / الآية (٢٨٢)

(٥) - سورة البقرة الآية ١٨٥

(٦) - د. انور سلطان - قواعد الإثبات في المواد المدنية والتجارية - بدون طبعه- ١٩٨٤ -



التشريعات على وضع تعريف للشهادة حيث إن غالبية التشريعات تنبئ بنفسها عن ذلك تاركَةً تلك المهمة للفقهاء والقضاء.

تعرف الشهادة بأنها ما يقر به الشخص أمام القضاء عن وقائع قد رآها أو سمع بها أو أدركها بحاسة من حواسه وتكون مرتبطة بالجريمة محل التحقيق<sup>(١)</sup>، وللشهادة نوعان، أحدهما مباشرة عندما يشهد الشخص بما وصل إليه عن الواقعة محل التحقيق الجزائي بحاسة من حواسه الخمس، والأخرى غير مباشرة عندما تكون نقلاً عن الغير<sup>(٢)</sup>، وكما قيل بحق فالشهادة عين القضاء وأذانه التي يتوصل بها إلى حقيقة الواقعة<sup>(٣)</sup>، ومما سبق يتضح أن للشهادة عناصر تتكون منها وهى :-

١-العنصر الشخصى الذي يتمثل في الشخص الذي يدلى ببيانات ومعلومات توصل إليها بإحدى حواسه عن الواقعة محل التحقيق.

٢-العنصر الموضوعى المتمثل في محل الواقعة وارتباطه بتلك المعلومات .

٣-العنصر الشكلى المتمثل في شفوية الشهادة .

٤-العنصر- المكانى المتمثل في أداء الشهادة أمام أي من الجهات المختصة بالدعوى الجزائية .

(١)- انظر د.محمد زكى أبوعامر - الإثبات في المواد الجنائية - دار الجامعة الجديدة - الاسكندرية - ٢٠١١ - ص ٢١١

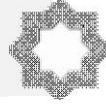
وفى نفس المعنى عرفت محكمة النقض المصرية الشهادة هى " تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحاسة من حواسه" نقض ٦ فبراير ١٩٧٨ - مجموعة أحكام النقض - السنة ٢٩- ص١٢٦ - رقم ٢٥، والطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٩ مكتب فنى- صفحة ٤٠- رقم ١٠٤٨ بتاريخ ٢٣-١١-١٩٨٩ وكذلك محكمة تمييز دى الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٦ - تمييز جنائي- جلسة ٥-٦-٢٠٠٦

(٢) - انظر د.أيمن فاروق عبد المعبود حمد، الإثبات الجنائي بشهادة الشهود في الفقه الجزائي الإسلامى والقانون الجنائي الوضعى- الناشر مكتبة القانون والإقتصاد- الرياض- ٢٠١٢- ص١٣٧

NOKES G.D, An introduction to evidence.second edition, London, 1956.p.367.

(٣) - يفسر البعض ذلك بأن دور الشهادة للتوصل للمعرفة

Saul Traiger, The Cognitive Management of E-Testimony, tripleC 4(2): 202-208, 2006 ISSN 1726-670X See at this site, date 25-11-2021,http://tripleC.uti.at



٥-العنصر الوقتي المتمثل في وقت الشهادة المتطابق مع أدائها أمام أي من الجهات المختصة بالدعوى الجزائية.

ولما كانت عناصر الشهادة تتمثل في الشخصية ، الموضوعية ، الشكلية ، الحضورية، الوقتية، ونتيجة لمستجدات الحياة من تكنولوجيا ووسائل اتصالات نتج عنها ظهور أنواع وطرق جديدة للشهادة عرفت بالشهادة أو الشاهد الإلكتروني تختلف عن الشهادة التقليدية في عنصر أو عدة عناصر .

**ثانياً:- ماهية الشاهد الإلكتروني<sup>(١)</sup>.**

تنبع أهمية الشاهد الإلكتروني من كونها المستند المحكم والمؤكد الذي يؤخذ به علي وجه الدقة والصحة في الواقع والحقيقة كما كانت<sup>(٢)</sup> ، ويتنازع مفهوم الشاهد الإلكتروني اتجاهين ، الأول هو الإتجاه الموسع لمفهوم الشاهد الإلكتروني ، والآخر الإتجاه المضيق للشهادة ، أتناول كلا منهما فيما يلي :-

#### ١-الإتجاه الموسع للشاهد الإلكتروني

يتجه الإتجاه الموسع للشاهد الإلكتروني ليشمل جميع أنواع الأدلة المعلوماتية الناشئة عن وسائل الإتصال وتكنولوجيا المعلومات ، وتتعدد وتختلف تعريفات الشاهد الإلكتروني بحسب المجال المستخدمة فيه ، ويمكن تعريفها بأنها " علم السيطرة علي المعلومات"<sup>(٣)</sup> ، فهذا التعريف ينطبق علي كل من الوسائل التقليدية والحديثة المستخدمة لتوثيق المعلومات سواء أكانت من خلال الكتابة أو بواسطة النظم المعلوماتية أو الصوت أو الصورة أو بالفيديو<sup>(٤)</sup> .

الشاهد الإلكتروني باستخدام التقنيات الحديثة التي تستخدم في نقل وحفظ صورة طبق الأصل لمحتوي أية واقعة باستخدام التقنية الرقمية بحيث يمكن الرجوع

(1)- The following words and terms, when used in this section, have the following meanings, unless the context clearly indicates otherwise: Electronic testimony witness—An individual offered to provide testimony or other evidence at a hearing conducted pursuant to Chapter 1005, Subchapter B (relating to hearings) in an enforcement proceeding by telephone or audio-visual means. This term See at this site, date 26-11-2021, : Philadelphia § 1005.114. Electronic testimony.

<http://philapark.org/wp-content/uploads/2011/01/121024.DRAFT-Reg-Final-Form.pdf>

(٢) - انظر في اهمية التوثيق موسوعة انكلوبيديا بالموقع التالى :-

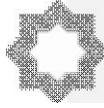
<http://ar.m.wikipedia.org/wiki/توثيق>

(٣) - انظر موسوعة انكلوبيديا بالموقع التالى :-

<http://ar.m.wikipedia.org/wiki/توثيق>

(٤) - انظر في التطور التاريخي للتصوير المرئي د.عمار عباس الحسيني - التصوير المرئي

وحججته في الإثبات الجنائي- كلية القانون - جامعة بابل- ص٣٥ وما بعدها



إلى ذلك في أي وقت وبطريقة أو أكثر من طرق البحث المتعارف عليها دوليا. وبالتالي الإسهام في وضع حلول لمشاكل المحتويات الورقية للوثائق، أو هى عبارة عن مجموعة من الوثائق الورقية ، أو المنشورة علي الانترنت ، أو علي وسائل رقمية أو تناظرية ، مثل شريط صوتي أو علي أقراص مدمجة ، ويقوم التوثيق بأدوار متعددة فمنها توثيق المعرفة كما هو الحال في المواد العلمية ، عملية توفير الأدلة الإثباتية في كافة المجالات القانونية ، إلى غير ذلك من الأنواع<sup>(١)</sup>.

كما تم تعريفها من المنظمة الدولية لأدلة الحاسوب ( IOCE ) بأنها "المعلومات المخزنة ، أو المنقولة التي يمكن الاعتماد عليها أمام المحكمة"<sup>(٢)</sup> ، وبذلك تكون الشاهد الإلكتروني معادلة لمصطلح الأدلة الإلكترونية أو المعلوماتية التي ارتبط ظهورها وانتشارها بوجود تكنولوجيا الاتصالات ، والتي تتميز بالخصائص التالية:-

- أ- الدليل المعلوماتي دليل علمي و تقني.
- ب- الدليل المعلوماتي يصعب التخلص منه.
- ت- الدليل المعلوماتي دليل متنوع و متطور و قابل للنسخ<sup>(٣)</sup>.

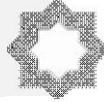
## ٢-الاتجاه المضيق لمفهوم الشاهد الإلكتروني

ورد تعريف الشاهد الإلكتروني في تشريع ولاية فلادلفيا بأنه أى شخص يعرض الإدلاء بشهادة أو أدلة أخرى في جلسة استماع من خلال إجراء تنفيذي عن طريق

(١) - See this site, date 21-11-2021, <http://ar.m.wikipedia.org/wiki/توثيق>

(٢) - أحمد مسعود مريم - آليات مكافحة جرائم تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في ضوء القانون رقم ٠٩/٠٤ - ١ كلية الحقوق و العلوم السياسية - جامعة قاصدي مرباح ، منشورة ٢٠١٣ - رسالة ماجستير - قسم الحقوق - ص ٨٢ ، ويعد التوثيق الإلكتروني نوعا من أنواع الأدلة الرقمية أيضا لدى غالبية التشريعات متى اتصل بنظام معلوماتي انظر في ذلك لدى د. مفتاح بوبكر المطردي ، المستشار بالمحكمة العليا الليبية - ورقة إلى المؤتمر الثالث لرؤساء المحاكم العليا فيالدول العربية بجمهورية السودان المنعقد في ٢٣-٢٥ / ٩ / ٢٠١٢ - بعنوان الجريمة الإلكترونية والتغلب على تحدياتها .

(٣) - د. فتحي محمد أنور عزت - الأدلة الإلكترونية في المسائل الجنائية و المعاملات المدنية و التجارية - مصر - الطبعة الأولى ٢٠١٠- دار الفكر و القانون للنشر و التوزيع- ص ٦٤٨ وما بعدها.



الهاتف أو الوسائل السمعية والبصرية<sup>(١)</sup>، وقد يتمثل الشاهد الإلكتروني في الرسائل الواردة عبر البريد الإلكتروني أو زيارة المواقع الإلكترونية أو المستندات والوثائق أو الرسائل الإلكترونية فهذا الاتجاه يجزئ الأدلة الإلكترونية ويتحدث عنها بوصفها ممثلة للشهادة الإلكترونية<sup>(٢)</sup>، وأنواع الأدلة الإلكترونية هي :-

١- الكتابية : كالمحفوظات والمطبوعات ، والصحف والتقارير ، والبيانات ، والمذكرات ، والمستندات .

٢- التصويرية :- وتكون علي شكل رسم أو نقش أو صورة شمسية أو سينمائية أو تلفزيونية

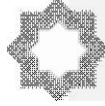
٣- الوثيقة السمعية أو المرئية : في الغالب تكون تسجيلات صوتية أو إذاعية أو اسطوانية

(1) - See the same difination E-testimony, testimony transmitted through digital electronic media such as e-mail, the Web, and instant messaging, The restriction to digital phenomena is less severe than one might think. The written words and utterances of testifiers is in fact digital, and so such things as phone conversations, even over analog equipment, count as e-testimony.

-Saul Traiger, The Cognitive Management of E-Testimony, tripleC 4(2): 202-208, 2006 ISSN 1726-670X See at this site, date 25-11-2021, <http://tripleC.uti.at>

انظر في هذا التعريق أيضا بحث أ. عادل بوزيدة - دور الشهادة الإلكترونية في الإثبات الجزائي على ضوء قانون الإجراءات الجزائية الجزائرى- مجلة النبراس للدراسات القانونية - المجلد الأول - العدد الأول - سبتمبر ٢٠١٦، د. خالد ممدوح ابراهيم - فن التحقيق في الجرائم الإلكترونية - دار الفكر الجامعى - الاسكندرية - ٢٠١٠ - ص ٢٦٠، د. على عدنان الفيل - إجراءات التحرى وجمع الأدلة والتحقيق الابتدائى في الجريمة المعلوماتية - المكتب الجامعى الحديث - مصر - ٢٠١١ ص ٦١.

(٢) - انظر بحث م.د منار عبدالمحسن عبدالغنى العبيدى ، القاضى عواد حسين ياسين - حجية الإثبات الجزائي بالوسائل المرئية الحديثة وموقف القضاء منها - مجلة جامعة تكريت للحقوق - السنة ١ - المجلد ١ - العدد ١ - الجزء ١ - ايلول ٢٠١٦، د.عمار عباس الحسيني - التصوير المرئي وحجيته في الإثبات الجنائي- كلية القانون - جامعة بابل- ص ٣٥ وما بعدها، د.باخويما دريس - أثر الإثبات الجنائي باستخدام وسائل التقنية الحديثة على حقوق الإنسان-جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية -مجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي- المجلد ١ (٦) ٢٠١٧.



٤- الأثر الإلكتروني الذي ينتج عن الدخول على المواقع ومحركات البحث الإلكتروني<sup>(١)</sup>.

نظرا لأهمية الأدلة الإلكترونية في حياتنا اليومية لما له من أثر في إثبات أو نفي الوقائع المنسوبة إلى الأشخاص فقد أصبح وسيلة فعالة في الإثبات وخاصة الوثيقة المرئية السمعية من خلال (الفيديو) أيا كانت الوسيلة المستخدمة في ذلك سواء أكانت النظم المعلوماتية أو الهاتف المحمول أو كاميرا التصوير أو كاميرا الفيديو أو التسجيل الصوتي<sup>(٢)</sup>.

ومن خلال استعراض مفهوم الشاهد الإلكتروني يأخذ الباحث بالاتجاه الوسط بين الاتجاهين السابقين حيث يتضح أنها تفتقد لعنصر- من عناصر الشهادة التقليدية وتختلف عنها فمثلا الحضورية للمكان المخصص للشهادة من خلال الحضور معنويا عبر وسائل الإتصال ويمكن مناقشته بسبب وجود ظروف خاصة تحول دون حضوره أو قيامه بتسجيلها وإرسالها للجهة المختصة بما يترتب عليه من حرمان أطراف الدعوى من مناقشته وبالتالي غياب عنصر الحضورية والوقتية في الأداء ، كما يمكن أن تصور الواقعة وقت حدوثها أو لكونها لا تستند إلى شخص بل إلى النظام الإلكتروني الصادرة عنه وتنفيذ في إثبات أو نفي الواقعة محل التحقيق تفتقد عنصر الشخصية ، والمقصود بالشاهد الإلكتروني كما عناه الباحث هو الاستعانة بوسائل التكنولوجيا الحديثة متمثلة في وسيلة التخزين الإلكتروني للواقعة الصادرة عن النظام المعلوماتي سواء تمثل ذلك في تسجيل الصوت والصورة أو أحدهما سواء من خلال كاميرا أو بإستخدام تكنولوجيا المعلومات لاعطاء صورة عن حقيقة الواقعة - نقل للواقعة أمام جهة التحقيق- فهي بحق عين وأذن جهة التحقيق للتوصل إلى حقيقة الواقعة ، وكذلك يتضمن أداء الشهادة عبر الوسائل الإلكترونية

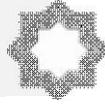
(١) - انظر موسوعة انكلوبيديا

توثيق <http://ar.m.wikipedia.org/wiki/>

(٢) - في ذات التعريف

The electronic transmission of testimony through, such electronic media as e-mail, the web, instant messaging, and file-sharing.

See Saul Traiger, The Cognitive Management of E-Testimony, Cognitive Science Program Occidental College Los Angeles, CA 90041 U.S.A. tripleC 4(2): 202-208, 2006 ISSN 1726-670X <http://tripleC.uti.at>



سواء بطريفة مباشرة من خلال الأداء المباشر لها وإمكانية المناقشة وكذلك التسجيل والاستعانة بها ، والأثر الإلكتروني المترتب على التعامل على شبكة المعلومات عند الدخول إلى المواقع المختلفة ، التصوير الحراري <sup>(١)</sup> ، وهنا نجد أن الشاهد الإلكتروني تفتقد لوجود العنصر البشري في مكان أداء الشهادة مكانيا أو زمانيا من خلال التسجيل <sup>(٢)</sup> ، ويخرج عن نطاق الشاهد الإلكتروني ، الأدلة التقليدية أي تلك التي لا تستند إلى أي وسيلة معلوماتية إلكترونية.

ويرى الباحث التركيز على أهم الوسائل من بينها وهى التوثيق الإلكتروني للوقائع من خلال الفيديو حيث أنها وسيلة مهمة سوف تتطور استخداماتها لتشمل كافة قطاعات الحياة وبالتالي تكتسب أهمية بالغة في الإثبات الجنائي ، ويمكن تحديد نطاق الشاهد الإلكتروني طبقا لوجهة نظر الباحث بأنها تشمل :-

(١) - انظر في تعريف "Remote testimony" بأنها :-

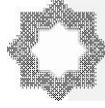
Refers to testimony given by a witness outside of the defendant's physical presence by way of a "live," closed-circuit television system. The system can be either "one-way" where the witness is not in the defendant's presence and cannot see the defendant but the defendant can see the witness, or "two-way" where the witness is not in the defendant's presence but the witness and defendant can see each other over video monitors.

Ch. 29: Witnesses (Oct. 2018), 29.8 R, NC Defender Manual Vol. 2, Trial, See generally State v. Turner, 11 N.C. App. 670 (1971).

See this site , date 24-12-2021, <https://nccriminallaw.sog.unc.edu/n-c-app-holds-that-maryland-v-craig-survives-crawford/>

(٢) - انظر قريبا من ذلك قانون الإثبات الهندي ١٨٧٢ المادة ٦٥/ ٥ التي تنص على :-

For the purposes of this section, — (a) information shall be taken to be supplied to a computer if it is supplied thereto in any appropriate form and whether it is so supplied directly or (with or without human intervention) by means of any appropriate equipment; (b) whether in the course of activities carried on by any official, information is supplied with a view to its being stored or processed for the purposes of those activities by a computer operated otherwise than in the course of those activities, that information, if duly supplied to that computer, shall be taken to be supplied to it in the course of those activities; (c) a computer output shall be taken to have been produced by a computer whether it was produced by it directly or (with or without human intervention) by means of any appropriate equipment. Explanation. —For the purposes of this section any reference to information being derived from other information shall be a reference to its being derived therefrom by calculation, comparison or any other process.

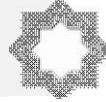


أولاً: أداء الشخص للشهادة عبر الوسائل الإلكترونية  
ثانياً:- تشمل كل وسيلة إلكترونية تقوم بتسجيل الصوت أو الحركة أو هما معا  
وتتعلق بالواقعة محل الجريمة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتساهم في  
كشف الحقيقة

ثالثاً:- الأثر الإلكتروني IP<sup>(١)</sup>.

---

(١) - انظر تعريف د.عمار عباس الحسيني - المرجع السابق - ص٣٠ حيث عرفها بأنها " تسجيل لجريمة او حدث معين تسجيل متحركا على مادة إلكترونية مع حفظ التصوير بحيث يمكن اعادة مشاهدته أكثر من مرة، بما يساهم في إثبات الجريمة او نفيها عن المتهم.



## المطلب الثاني

### التمييز بين الشاهد الإلكتروني وغيره من وسائل الإثبات الأخرى

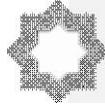
أتناول في هذا الجزء من البحث ، التمييز بين الشاهد الإلكتروني وغيره من وسائل الإثبات الأخرى مثل الكتابة الإلكترونية، والأدلة العلمية ، والأدلة الإلكترونية ، والخبرة الفنية ، وكذلك الشهادة التقليدية .

#### أولاً:- التمييز بين الشاهد الإلكتروني والخبرة الفنية

تنصب الشهادة على عرض الوقائع المعروفة للشاهد مسبقا فليس محلا للشهادة تكييف هذه الوقائع حسب علم أو فن معين أو استخلاص النتائج القانونية أو المنطقية التي تترتب على مثل هذا التكييف وفي هذا يختلف الشاهد عن الخبير فإذا دعي شخص للشهادة وكان خبيراً في فرع معين فإنه يلتزم بالإخبار عما توصل إليه من معلومات تتعلق بالجزء الفني للدليل المقدم باعتباره شاهداً يشهد بما توصل إليه من علم وخبرة فنية توضح حقيقة الواقعة أمام جهة التحقيق وإذا طلب من شاهد الإدلاء بشهادة عن واقعة شاهدها فعليه ذكر الوقائع مجردة دون وصفها القانوني فليس له أن يؤول أو يقيس ولذا قيل في الفقه الإسلامي أن الشاهد في السرقة يشهد ويقول أخذ ولا يقول سرق لانه إذا قال سرق فقد حكم بالسرقة<sup>(١)</sup> . ومع وجود اختلاف بين كل من الشاهد الإلكتروني ونظام الخبرة التقنية ، إلا أنهما مرتبطين حيث إن التأكد من صحة الدليل المستمد من الشاهد الإلكتروني يرتكز إلى مدى صحته الذي يتضح من خلال الاستعانة بالخبرة التقنية حتى يتم التثبت من صحته وعدم خضوعه للتلاعب من خلال المونتاج أو الاصطناع<sup>(٢)</sup> .

(١) - الكمال ابن الهمام / فتح التقدير - ج٦- بدون طبعه وتاريخ - ص٥-٦ .

(٢) - أ. محمد غالب الزحيلي - الخبرة في المسائل الجزائية - دراسة مقارنة بين التشريعين الأردني والكويتي - رسالة ماجستير - جامعة الشرق الأوسط - ٢٠١٤ ص ٣٣ وما بعدها .



## ثانياً:-الشاهد الإلكتروني والكتابة الإلكترونية<sup>(١)</sup>

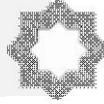
عرف قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ الكتابة الإلكترونية بأنها: كل حروف أو أرقام أو رموز أو أى علامات أخرى تثبت على دعامة إلكترونية أو رقمية أو ضوئية أو أية وسيلة أخرى مشابهة وتعطى دلالة قابلة للإدراك<sup>(٢)</sup> ، فهو إذن يتكون من بيانات ومعلومات إلكترونية غير ملموسة ويتطلب إدراكها الاستعانة بأجهزة وبرامج معينة، ويقدم معلومات في شكل نصوص مكتوبة أو صور أو أصوات أو أشكال أو رسوم عن طريق ترجمة البيانات الرقمية المخزنة في أجهزة الكمبيوتر وشبكات الاتصال لإثبات واقعة معينة ونسبتها إلى شخص معين ، وهذا الدليل الرقمي يمكن الحصول عليه من المواقع المختلفة، أو من البريد الإلكتروني، أو من الفيديو الرقمي، أو الصوت الرقمي، أو من غرف الدردشة والمحادثات، أو من الملفات الشخصية، أو من الصور المرئية، أو من الدخول على الشبكة من خلال مزود الخدمة.

عرف قانون المعاملات الإلكترونية بدولة سنغافورة عرف السجل الإلكتروني بأنه "السجل الذي ينشئ أو يستقبل أو يخزن بوسائل إلكترونية أو مغناطيسية أو بصرية أو بأية وسيلة أخرى في نظام المعلومات"، أما قانون التجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الاميريكية فقد عرف السجل الإلكتروني في المادة الثانية ، الفقرة السابعة منه بأنه: "السجل الذي يتم انشاؤه أو تكوينه أو إرساله أو استلامه أو تخزينه بوسائل إلكترونية"<sup>(٣)</sup> .

(1) - (g) "Electronic data message" refers to information generated, sent, received or stored by electronic, optical or similar means."Electronic document" refers to information or the representation of information, data, figures, symbols or other modes of written expression, described or however represented, by which a right is established or an obligation extinguished, or by which a fact may be proved and affirmed, which is received, recorded, transmitted, stored processed, retrieved or produced electronically. It includes digitally signed documents and any print-out or output, readable by sight or other means, which accurately reflects the electronic data message or electronic document. Philippine Standard Time: Sunday, November 28, 2021, 3:50:32 AM, Rules on Electronic Evidence, <https://www.set.gov.ph/resources/>

(٢) - المادة الأولى من قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ .

(٣) - انظر د. سعدية البدوي السيد أحمد بدوي- كلية الحقوق- جامعة الملك فيصل- السعودية- حجية مخرجات الحاسب الإلكتروني في الإثبات: دراسة مقارنة- مجلة علمية دولية



كما تناول المشرع الفرنسي- تعريف الكتابة الإلكترونية في المادة ١٣١٦ من القانون المدني رقم ٢٣٠ لسنة ٢٠٠٠ والتي تنص على أن: "الدليل الخطي أو الدليل المكتوب يتمثل في مجموعة منتظمة من الحروف أو الأشكال أو الأرقام أو من إشارات أو رموز ذات دلالة مفهومة، أي كانت الدعامة المثبتة عليها أو الكيفية التي تنقل بها".

كما يعطي الموقع الذي يمر به مستخدم شبكة الإنترنت سجلاً خاصاً يتضمن عنوان الموقع الذي جاء منه، ونوع الكمبيوتر والمتصفح الذي يستخدمه، وعنوان رقم IP الدائم أو المتغير للكمبيوتر الذي يتصل منه<sup>(١)</sup> من خلال هذا المفهوم للكتابة الإلكترونية فإنها تتشابه مع مفهوم الشاهد الإلكتروني من حيث النوع فهما من الأدلة الإلكترونية<sup>(٢)</sup>، والمصدر وهو النظام المعلوماتي، ولكنهما يختلفان من حيث الشكل فنوع منهم هو كتابي فقط بينما الثاني يأخذ شكل الفيديو (الصوت والحركة) سواء بشكل مباشر أو مسجل، كما يأخذ شكل الأثر الافتراضي الذي يتركه الشخص أثناء استعماله للنظام المعلومات فيعطي بيان عن ماتم أثناء عمل الشخص من خلال النظام المعلوماتي.

### ثالثاً:- الشاهد الإلكتروني والدليل العلمي

ظهرت الأدلة العلمية التي تعد نتاجاً للتطور التكنولوجي في مجال إثبات الجرائم مثل البصمة الوراثية وغيرها<sup>(٣)</sup>، وتعرف بأنها الدليل الذي يعد نتاجاً لتجارب علمية ومعملية متكررة بهدف التيقن من صحة دليل النفي أو الإثبات

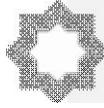
حمكمة تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي- العام الخامس - العدد ٤٢ - سبتمبر ٢٠٢٠ - ص٥٢ وما بعدها

(١) - انظر الموقع التالي - بتاريخ ١-١٢-٢٠٢١

<http://www.mohamahnews.com>

(٢) - يسميه البعض بأنه نوع من المخرجات الإلكترونية، كما يتم تسميته لدى البعض التفتيش المرئي، أو بأنه نوع من أنواع الأدلة التي تستند إلى المعاينة، انظر د.عمار عباس الحسيني - المرجع السابق- ص٤٠، ٤١.

(٣) - انظر د. محمد الشناوي - البصمة الوراثية وحجيتها في الإثبات الجنائي - القاهرة ٢٠١٠ طبعة أولى، د. الهاني طابع - تكنولوجيا بصمة الحامض النووي - دار النهضة العربية القاهرة ٢٠١٤.



المقدم في الجريمة<sup>(١)</sup>، والدليل العلمي هو النتيجة التي تسفر عنها التجارب العلمية والعملية لتعزيز دليل سبق تقديمه سواء لإثبات أو لنفي الواقعة التي يثار الشك بشأنها، ويتم هذا الأمر من مختص فنيا<sup>(٢)</sup>، ومن أمثلتها البصمة بأنواعها المختلفة، أو تحليل الأثر المادى وكذلك الأدلة العلمية بأنواعها العملية المختلفة فإذا نظرنا إلى موضوع الدليل فهو مسألة من مسائل العلم، وإذا نظرنا إلى صفة القائم به فهو يتعلق بالخبرة الفنية، ومن هذا المنظور الأخير يتبين أن الشاهد المعلوماتي هو نوع من أنواع الأدلة التكنولوجية وليس العملية نظرا لاعتماده على وسائل الكترونية ويحتاج التأكد من صحتها إلى خبرة فنية<sup>(٣)</sup>.

#### رابعاً:- الشاهد الإلكتروني والأدلة الرقمية

الدليل الرقمي كأحد أنواع الأدلة العلمية يعرف بأنه الدليل المأخوذ من أجهزة الكمبيوتر وهو يكون في شكل مجالات أو نبضات مغناطيسية أو كهربائية ممكن تجميعها وتحليلها باستخدام برامج تطبيقات وتكنولوجيا وهى مكون رقمي لتقديم معلومات في أشكال متنوعة مثل النصوص المكتوبة أو الصور أو الأصوات أو الأشكال والرسوم وذلك من أجل اعتماده أمام أجهزة إنفاذ و تطبيق القانون<sup>(٤)</sup>، ويمكن تقسيم الدليل الرقمي لنوعين رئيسين:-

١- أدلة أعدت لتكون وسيلة إثبات كالسجلات التي تم إنشاؤها بواسطة الآلة تلقائياً ( الشاهد الإلكتروني ) وتعتبر هذه السجلات من مخرجات الآلة التي لم

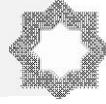
(١) - د.عبدالفتاح بيومي حجازي - الجوانب الاجرائية لأعمال التحقيق الابتدائي في الجرائم المعلوماتية - ط٢٠٠٩ - المصرية للطباعة والتجليد ص٧٠٣ ، ٧٠٥ حيث يري سيادته أنه لايمكن الاعتماد على الدليل العلمي وحده في إدانة المتهم لأنه يتم اعمال قاعدة أن الشك يفسر- لمصلحة المتهم

(٢) - د. خالد محمد كدفور -التحقيق الجزائي العملى في الجريمة التقليدية والمعلوماتية- ط٢ - دار الغرير للطباعة والنشر - دبی - ص ٦٣٩

(٣) - رأي القاضي إحسان مجيد حنون "تبايناً في الأدلة الإلكترونية وقوة حجيتها"، مؤكداً أن "تصوير الفيديو هو الأقوي من ناحية الحجية من بين الوسائل الأخرى" انظر رأي القاضي بالموقع التالى تاريخ ٢٥-١٢-٢٠٢١ :-

- <https://www.hjc.iq/view.2587/>

(٤) - د.خالد ممدوح إبراهيم- الدليل الإلكتروني في جرائم المعلوماتية - بحث منشور على الانترنت ص ٢ .



يسهم الإنسان في إنشائها مثل سجلات الهاتف وفواتير أجهزة الحاسب الآلى وكاميرا الفيديو في الشوارع والأماكن العامة<sup>(١)</sup>.

٢- أدلة لم تعد لتكون وسيلة إثبات، وهذا النوع من الأدلة الرقمية نشأ دون إرادة الشخص، أي أنها أثر يتركه الجاني دون أن يكون راغبا في وجوده ، ويسمى هذا النوع من الأدلة بالبصمة الرقمية، وهى ما يمكن تسميته أيضاً بالآثار المعلوماتية الرقمية، وهى تتجسد في الآثار التي يتركها مستخدم الشبكة المعلوماتية بسبب تسجيل الرسائل المرسله منه أو التي يستقبلها وكافة الاتصالات التي تمت من خلال الآلة أو شبكة المعلومات العالمية<sup>(٢)</sup>، والواقع أن هذا النوع من الأدلة لم يعد أساسا للحفظ من قبل من صدر عنه ، غير أن الوسائل الفنية الخاصة تمكن من ضبط هذه الأدلة ولو بعد فترة زمنية من نشوئها، فالاتصالات التي تجرى عبر الانترنت والمراسلات الصادرة عن الشخص أو التي يتلقاها، كلها يمكن ضبطها بواسطة تقنية خاصة بذلك<sup>(٣)</sup>، وتبدو أهمية التمييز بين هذين النوعين فيما يلي :

النوع الثاني من الأدلة الرقمية هو الأكثر أهمية من النوع الأول لكونه لم يعد أصلا ليكون أثراً لمن صدر عنه، ولذا فهو في العادة سيتضمن معلومات تفيد في الكشف عن الجريمة ومرتكبها.

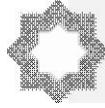
يتميز النوع الأول من الأدلة الرقمية بسهولة الحصول عليه لكونه قد أعد أصلا لأن يكون دليلا على الوقائع التي يتضمنها ، في حين يكون الحصول علي النوع الثاني من الأدلة بإتباع تقنية خاصة لا تخلو من صعوبة وتعقيد .

(١) - دخالد ممدوح إبراهيم- الدليل الإلكتروني في جرائم المعلوماتية - بحث منشور على الانترنت ص ٢ .

<http://www.f-law.net>

(٢) - د. ممدوح عبد الحميد عبد المطلب- زبيدة محمد قاسم، عبد الله عبد العزيز-أنموذج مقترح لقواعد اعتماد الدليل الرقمي للإثبات في جرائم الكمبيوتر - منشور ضمن أعمال مؤتمر " الأعمال المصرفية والإلكترونية " نظمتها كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة وغرفة تجارة وصناعة دبي - في الفترة من ١٠-١٢/٥/٢٠٠٣ م-المجلد الخامس ص ٢٢٣٨

(٣) - د عبد الفتاح بيومي حجازي ، الدليل الرقمي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والانترنت - دراسة معمقة في جرائم الحاسب الآلى والانترنت - بهجات للطباعة والتجليد - مصر، ٢٠٠٩ هامش ص ٦٣-٦٤



لأن النوع الأول قد أعد بوصفه وسيلة إثبات لبعض الوقائع فإنه عادة ما يعتمد إلى حفظه للاحتجاج به لاحقاً وهو ما يقلل من إمكانية فقدانه، و على عكس النوع الثاني حيث لم يعد ليحفظ ما يجعله عرض للفقدان لأسباب منها فصل التيار الكهربائي عن الجهاز مثلاً.

ويعد الشاهد الإلكتروني نوع من الأدلة الرقمية التي تعد من مخرجات النظم المعلوماتية التي تتميز بخصائص تميزها عن غيرها من الأدلة الرقمية كالكتابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني .

### خامساً:- الشاهد الإلكتروني والشاهد التقليدي

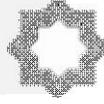
من خلال استعراض عناصر الشاهد الإلكتروني والشهادة التقليدية يتضح اتفاقهم من الغاية بنقل الواقعة أمام القضاء كى يتمكن من الحكم في الموضوع المتعلق بها ويختلفان من حيث:-

١-القائم على الشاهد الإلكتروني هو النظام المعلوماتي الذي يتم من خلاله أداء الشهادة في حين أنها العنصر البشرى مباشرة في الشهادة التقليدية .

٢-من حيث القدرة على نقل الواقعة في الشهادة التقليدية يعترها النسيان وعدم القدرة على التركيز كما أن القدرة على التعبير عن الواقعة حسب قدرة الشخص وملكاته وهو معيار النسبية التي تحكم تلك الملكات والقدرات في الإنسان بعكس الشاهد الإلكتروني التي تنقل الواقعة كما هى دون تدخل في التقدير حال عدم تدخل العنصر البشرى بالتلاعب فيها حيث أنها أكثر قدرة على نقل الواقعة من الإنسان .

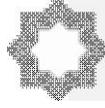
٣-ترتبط الشاهد الإلكتروني بالخبرة التقنية للتأكد من صحتها وسلامتها للاعتماد عليها بعكس الشهادة التقليدية <sup>(١)</sup> .

(١) - انظر في مزايا الشهادة الإلكترونية لدى د. نوفل علي عبدالله ، أ. خالد عوني خطاب - دور أجهزة التصوير الحديثة في الإثبات الجنائي -دراسة مقارنة-- مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد (١٥) ، ( العدد ٥٥ ) ، ( السنة ١٧ ) - ص٤٠٦ ، ٤٠٧ .



٤- الاختلاف بين الشاهد الإلكتروني والشهادة التقليدية من حيث الوقت ومكان الأداء أمام الجهات المختصة.

من خلال ما تقدم يتضح مدى التمايز المتحقق بين الشاهد الإلكتروني وغيره من وسائل الإثبات وخاصة الشاهد التقليدي ، ولما كانت الشاهد الإلكتروني تختلف عن المنظومة التقليدية في الإثبات كما انها لا تأخذ نفس القوة في الإثبات الأمر الذي يتطلب تمحيصها من حيث الحجية والقبول ومدى قوتها في الإثبات الجزائي وقبل ذلك نعرض للمبادئ الأساسية التي تحكم الشاهد الإلكتروني.



### المطلب الثالث

#### المبادئ الأساسية التي يجب توافرها في الشاهد الإلكتروني

حتى يمكن الاعتماد على نظام الشاهد الإلكتروني لابد من توافر عدد من المبادئ الأساسية التي يجب توافرها للأخذ بهذه الطريقة الحديثة في الإثبات الجزائي وهي:-

##### أولاً:- توافر الثقة والمصدقية في الوسيلة الإلكترونية

الثقة والمصدقية للوسيلة الإلكترونية التي ينتج عنها الشاهد الإلكتروني يجب توافرها في هذا النظام، فعلى سبيل المثال إذا كان الإجراء من خلال وسائل الاتصالات الإلكترونية فيجب التأكد والتوثق من عدم تداخل أحد في وسيلة الاتصالات أو التلاعب بها والتغيير في محتواها فكما هو الحال في الشهادة التقليدية يجب التأكد من مصداقية الشاهد بعدم وجود علاقة تؤثر في أداء الشهادة<sup>(١)</sup>.

##### ثانياً:- توافر الرقابة التقنية والقضائية على الوسيلة الإلكترونية.

يشترط أن تتوافر الرقابة التقنية الفنية من اعتماد الوسيلة الإلكترونية شرط هام وجوهري إذ لو كانت تلك الوسيلة غير معتمدة تقنياً فلن تتحقق الثقة فيها وتفتقد لتحقيق الغرض من الشهادة والمبادئ التي يتطلبها القانون في الشهادة كالمناقشة باعتبارها حق من حقوق الدفاع كما أن أى طعن في الوسائل التقنية يجب الرد عليه من خلال الخبرة الفنية التقنية اذ يعد دفعا جوهريا يجب على المحكمة أن تفصل في موضوعه<sup>(٢)</sup>.

(١) - انظر حالات موانع الشهادة المادة ٢٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية المصرى ، كما أورد

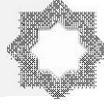
المشرع الهندي في قانون الإثبات رقم ١٨٧٢ / أ

65B. Admissibility of electronic records.

2-a) the computer output containing the information was produced by the computer during the period over which the computer was used regularly to store or process information for the purposes of any activities regularly carried on over that period by the person having lawful control over the use of the computer.

(c) throughout the material part of the said period, the computer was operating properly or, if not, then in respect of any period in which it was not operating properly or was out of operation during that part of the period, was not such as to affect the electronic record or the accuracy of its contents;

(2) - See Saul Traiger, The Cognitive Management of E-Testimony, Cognitive Science Program Occidental College Los Angeles, CA 90041U.S.A. tripleC 4(2): 202-208, 2006 ISSN 1726-670X <http://tripleC.uti.at>



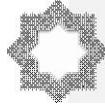
### ثالثاً:- الاحتفاظ بالسجلات الإلكترونية

قام المشرع الفرنسي بتنظيم الاحتفاظ بالسجلات الإلكترونية وفقاً للمادة ٣٢-٢ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسية ، فإن المدعى العام سوف يعطي التعليمات اللازمة لإتلاف التسجيلات الإلكترونية ، وفيما يتعلق بالنسخ المحفوظة لدى دوائر أو وحدات الضبطية القضائية، والمتاحة لاحتياجاتها في التحقيقات ، يجب الاحتفاظ بها لمدة خمس سنوات بعد آخر إجراء من قبل المحققين<sup>(١)</sup> ، وذلك حتى يمكن الرجوع إليها والاعتماد عليها عند الحاجة إليها .

---

(1) - Conformément à l'article D. 32-2 du CPP, les procureurs de la République donneront les instructions nécessaires à la destruction des enregistrements par le greffe.

S'agissant des copies conservées par les services ou unités de police judiciaire, consultables pour les nécessités des investigations, elles devront être détruites au plus tard dans un délai de cinq ans après le dernier acte de procédure dressé par les enquêteurs.



## المبحث الثاني

### دور الشاهد الإلكتروني في الإثبات الجزائي

أتناول في هذا المبحث الحديث عن الإثبات بشكل عام وعلاقة الشاهد الإلكتروني بحقوق الإنسان والحق في الخصوصية ثم الإثبات من خلال الشاهد الإلكتروني بشكل خاص من حيث قبوله في الإثبات الجزائي ومدى مشروعيته.

#### المطلب الأول

##### أدلة الإثبات الجزائي وشروطها

تؤكد السياسة الجنائية الحديثة علي مبدأ أن الأصل في الإنسان البراءة الأمر الذي يتطلب أن تكون الإدانة مبنية علي الجزم واليقين لا علي الشك والتخمين ، وأن البراءة تقوم علي توافر الشك في الاتهام<sup>(١)</sup> .  
الإثبات الجنائي هو إقامة الدليل لدي السلطة المختصة بالإجراءات الجنائية علي حقيقة واقعة ذات أهمية قانونية ، وذلك بالطرق التي حددها القانون ووفق القواعد التي أخضعها لها<sup>(٢)</sup> .

وسلطة القاضي الجنائي في إثبات الوقائع مطلقة لا تتقيد سوي بحدين :-

الأول:- ألا ينص القانون علي أدلة معينة

الثاني :- أن يكون الدليل مشروعاً .

الثالث:- تحقيق مبدأ المواجهة

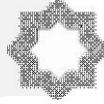
أدلة الإثبات هي المعاني التي تشكل بداية البحث عن الحقيقة في اي مسألة جنائية وتؤدي إلى الاقتناع الفعلي بجانب الوسائل الأخرى المتمثلة في الملاحظة والتجربة من أجل التيقن من ثبوت او نفي واقعة معينة ، ذلك أن إمكانية الكشف عن الحقيقة المطلقة لا يمكن التوصل إليها لنقص الوسائل الإنسانية في المعرفة ، ولا يقلل ذلك من أهمية قواعد الإثبات بناء علي الأدلة بمختلف أنواعها وتعدد اشكالها<sup>(٣)</sup> ، والدليل هو الواقعة

(١) - انظر المادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمصري والمادة ٢ من قانون العقوبات

الاتحادي والمادة ٢ من قانون الجرائم الجزائية بدولة الامارات العربية المتحدة

(٢) - د. جميل عبد الباقي الصغير - أدلة الإثبات الجنائي والتكنولوجيا الحديثة - دار النهضة العربية ٢٠٠٢ - ص ١١، د. سعيد عبداللطيف حسن - إثبات جرائم الكمبيوتر والجرائم المرتكبة عبر الانترنت - ط ١ - دار النهضة العربية ١٩٩٩ ص ٦٩ .

(٣) - د. أحمد فتحي سرور - الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية - دار النهضة العربية -



التي يستمد منها القاضي البرهان علي إثبات اقتناعه بالحكم الذي انتهى إليه<sup>(١)</sup>، فهو الوسيلة التي يتوصل بها القاضي إلى تكوين اقتناعه بالإدانة أو البراءة، وتنقسم الأدلة إلى نوعين أدلة مباشرة مثل شهادة الشهود واعتراف المتهم، وأدلة غير مباشرة لاتدل بذاتها علي الواقعة وتحتاج إلى الاستدلال العقلي مثال ضبط أشياء تتعلق بالجريمة مع الشخص<sup>(٢)</sup>، وتنقسم الأدلة المباشرة من حيث مصدرها إلى ثلاثة اقسام :-

١- أدلة مادية كالمعاينة والتفتيش ، وضبط الأشياء

٢- أدلة قولية كشهادة الشهود

٣- أدلة فنية تحتاج إلى رأي خبير .

تنقسم الأدلة غير المباشرة إلى نوعين :- القرائن وهي استنتاج حكم واقعة مجهولة مطلوب إثباتها من واقعة أخرى معلومة طبقا لمقتضيات العقل والمنطق ، والقرائن نوعان ، قانونية اذا نص عليها القانون وقضائية اذا قام القاضي بأعمالها أثناء نظر الدعوي بناء علي قواعد الاستدلال المنطقي ، وقد قضت محكمة النقض بأن " القرائن من طرق الإثبات الأصلية في المواد الجنائية فللقاضي أن يعتمد عليها دون غيرها ، ولايصح الاعتراض علي الرأي المستخلص منها مادام سائغا مقبولا"<sup>(٣)</sup>، والدلائل تتفق مع القرائن أنها استنتاج واقعة مجهولة من واقعة ثابتة ، لكنها تختلف في قوة الصلة بين الواقعتين<sup>(٤)</sup>، لذا فإنها وان كانت تصلح اساسا للاتهام فإنها لاتصلح أن تكون وحدها سندا للإدانة ، لأنها لا يمكن أن تؤدي إلى اليقين بل يجب أن تتأكد بأدلة أخرى مباشرة أو غير مباشرة.

### أولاً:- علاقة الشاهد الإلكتروني بالإثبات الجنائي

الإثبات هو نسبة الفعل إلى شخص بوسيلة من وسائل الإثبات التي يتكون منها قناعة القاضي، ويقابلها وسائل النفي التي هي بذاتها وسائل الإثبات ، ولكنها تنفي نسبة الفعل للمتهم ، ومنها شهادة الشهود ، المحررات الرسمية ، الاعتراف ، القرائن

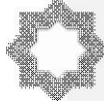
(١) - د. مأمون سلامة - الإجراءات الجنائية في التشريع المصري - ج١ ٢٠٠٨ - ص٢٠٧

(٢) - د.فتححي أنور عزت الأدلة الإلكترونية في المسائل الجنائية والمعاملات المدنية والتجارية- مصر، الطبعة الأولى،، ٢٠١٠ دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع- ص ٦٠٨ وما

بعدها

(٣) - نقض ٢٦ ابريل ١٩٣٧ مجم ج٤ رقم ٧٨ ص٧٠

(٤) - د.أحمد فتححي سرور - المرجع السابق - ص٤٩٥



والأدلة ، ولم يحصر المشرع أدلة الإثبات التي يمكن للقاضي من خلالها تكوين عقيدته <sup>(١)</sup> ، كما أن الإجراءات القانونية التي تتخذ ضد الشخص تعد من وسائل الإثبات <sup>(٢)</sup> ، وقد نظم المشرع العماني في قانون الإجراءات الجزائية كيفية الاخذ بالشهادة في الإثبات الجزائي بالمواد ١٠٤ إلى ١١٣

وازاء تطور أساليب ارتكاب الجريمة أصبح إكتشاف الجاني أمر عسيراً ، ولذلك كان لزاماً علي المجتمع أن يستخدم وسائل علمية حديثة للكشف عن الجريمة وإثباتها ، فالأدلة العلمية هي وسائل لإيجاد الصلة بين الجريمة والجاني ، وهي من أهم مقومات الإثبات الجنائي وتقليل فرص الخطأ القضائي <sup>(٣)</sup> ، لذا فقد زاد استخدام المراقبة بالفيديو لكشف وردع المجرمين وملاحقة الجريمة بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية في عدد من الدول ، وخاصة من قبل سلطات الضبط ، وذلك كأداة مشروعة لمكافحة الجريمة و مواجهة النشاط الإجرامي ، بما في ذلك الإرهاب، و لقد صاعدت الأحداث الأخيرة مصلحة السلطات العامة في نشر وسائل المراقبة في الأماكن العامة <sup>(٤)</sup> ، كاستخدام التصوير أو الرادار لإثبات بعض جرائم السير ، وتحليل الدم أو البصمة أو التصوير وغيرها من الوسائل العلمية أو التقنية في إثبات الجرائم ليس محل اعتراض، غير أن ذلك لا ينفي حقيقة أن الانتقادات الأهم الذي يوجه لاستخدام الأدلة الإلكترونية يقوم على ضرورة احترام حقوق الإنسان وحرياته ، وعلى وجه التحديد الحق بحرمة الجسد و الحق بحرمة الحياة الخاصة بل إن الرأي المناهض لاستخدام الأدلة الإلكترونية ومنها الشهادة الالكترونية في الإثبات الجزائي يستند إلى ضرورة

(١) - انظر د/مأمون محمد سلامة - المرجع السابق- ص ٧٦١ وما بعدها

(٢) - انظر في الأخطاء الشائعة أثناء التفتيش ابراهيم راسخ - التحقيق الجنائي - ط أولي -

١٩٩١ - ص ٤٢٥ وما بعدها

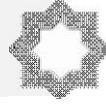
(٣) - انظر د/ جميل عبدالباقي الصغير - أدلة الإثبات الجنائي والتكنولوجيا الحديثة - ٢٠٠١

- دار النهضة العربية - ص ٣ وما بعدها .

(4) - [http://www.priv.gc.ca/information/guide/vs\\_060301\\_e.asp](http://www.priv.gc.ca/information/guide/vs_060301_e.asp)

انظر في أهمية وسائل المراقبة بالكاميرات في دراسة أمريكية

Aundereia Cameron, and others , measuring the effects of video surveillance on crime in Losangeles, May 5,2008, prepared for the California Bureau . , USC.



صيانة حقوق الإنسان ومراعاتها وعدم جواز الاعتداء عليها لرفض استخدام هذا النوع من الأدلة<sup>(١)</sup>.

يرى البعض بأن التوثيق أقوى وسائل الإثبات في القانون، لأنه يفيد معنى الاحكام والربط، الشيء الذي يفيد بأن التوثيق يعطى للإثبات قوته<sup>(٢)</sup>، فعلاقة التوثيق بالإثبات علاقة قوية حيث أنه يعد وسيلة من وسائل الإثبات الحديثة التي تستند إلى الوسائل التكنولوجية مثل كاميرات المراقبة أو التصوير بالفيديو أو التسجيل للإجراءات إلى غير ذلك من وسائل الشاهد الإلكتروني سواء الإرادية منها أو غير الإرادية التي تتم بواسطة برامج، إلا أن الأمر لا يتعلق بهذا الجانب فقط وإنما له جوانب أخرى تتعلق بحقوق الإنسان.

### ثانياً:- الشاهد الإلكتروني وحقوق الإنسان

الأصل في الإنسان البراءة هذه قاعدة أساسية بالقانون الجنائي، وهي حق من حقوق الإنسان<sup>(٣)</sup>، لذا فإن الإنسان لا يلتزم بإثبات براءته إذا ما تم توجيه اتهام إليه، لذا فإن إعطاء مكنة الشاهد الإلكتروني سواء خلال اتخاذ الإجراءات الجزائية أثناء مرحلتي جمع الاستدلالات أو التحقيق ينفي مظنة انتهاك الحقوق الشخصية للفرد، وبالتالي فإن إعطاء الحق للفرد الموجه ضده الإجراء الجنائي ولغيره ممن يشاهد الواقعة الحق في توثيقها معلوماتياً، يكون مساهمة كبيرة لصالح تحقيق العدالة وتمكين للمراقبة القانونية الصحيحة من قبل جهات العدالة بالدولة.

لذا فإن الشاهد الإلكتروني عن طريق الوسائل الإلكترونية المتاحة لغالبية أفراد المجتمع في العصر- الحديث يحقق التوفيق بين مصلحة جانب الإدعاء بنسبة المخالفات والجرائم للأشخاص من ناحية، وكذلك حق الأفراد في نفيها واحترام حقوقهم الشخصية أثناء اتخاذ أي إجراء قانوني قبلهم من ناحية أخرى، كما أنه في مجال الجرائم المعلوماتية يصعب الحصول على الدليل الأمر الذي يجعل من

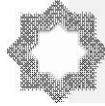
(١) - د. معتصم خميس مشعشع - المرجع السابق - ص ٣٣

(٢) - المتدخلون في مجال التوثيق - مجلة القانون والاعمال - انظر الموقع التالي :

[www.droitentreprise.org/web/?p=943](http://www.droitentreprise.org/web/?p=943)

(٣) - انظر د. أحمد الكندري و د. مجدى النهري - حقوق الإنسان بين العملية والخصوصية

( دراسة مقارنة ) ٢٠١٢ - مطبوعات جامعة الجزيرة - دى ص ٤١



الاستعانة بالشاهد المعلوماتي إجراء هام وحيوي لإثبات تلك الجرائم ، حيث يمكن القول بأن الحق في الاستعانة بالشاهد المعلوماتي سيجتبه إلى أن يكون حق من حقوق الإنسان الحديثة<sup>(١)</sup> ، كما أن السؤال الذي يطرح نفسه أليس من حق الإنسان التيسير عليه لأداء الشهادة وقد حرصت التشريعات على ذلك<sup>(٢)</sup> ، لذا كان في إتاحة أداء الشهادة عبر النظم المعلوماتية دون أن نضطره للحضور شخصيا مع ضمان وتنظيم الشهادة عبر تلك الوسائل .

### ثالثا:-الشاهد الإلكتروني والحق في الخصوصية<sup>(٣)</sup> .

إذا كانت الدولة والأفراد يلجئون إلى نشر كاميرات المراقبة ، وذلك للحد من ارتكاب الجرائم أو علي الأقل إمكانية إثبات الجريمة قبل مرتكبها ومعرفته ، ونظرا لما يمكن أن يمثله هذا الإجراء من مساس بخصوصية الأشخاص الأمر الذي تطلب وضع ضوابط لهذا الاستخدام عند نشر كاميرات المراقبة من قبل سلطات الدولة وهي :-

١- أن يكون نشر الكاميرات لمعالجة مشكلة حقيقية

٢- اعتبار المراقبة بالكاميرات مسألة استثنائية

٣- التقييم المبدي قبل نشر الكاميرات ومدى تأثيرها علي الخصوصية

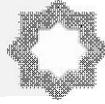
٤- التشاور مع ممثلي المنطقة قبل نشر الكاميرات

٥- ألا يتعارض نشرها مع القانون

٦- إعلام الجمهور بوجود كاميرات المراقبة

٧- الحفاظ علي سرية المعلومات المأخوذة عن الكاميرات

- 
- (١) - انظر عكس هذا الرأي د.باخويـا دريس - أثر الإثبات الجنائي باستخدام وسائل التقنية الحديثة على حقوق الإنسان-جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية -مجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي- المجلد ١ (٦) ٢٠١٧ - ص٤٣
- (٢) - انظر على سبيل المثال في التشريع الجزائي المصري بالمادة ١٢١ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما نص قانون الإجراءات الجزائية الاماراتي على ذلك بالمادة ٩٤ " إذا كان الشاهد مريضاً أو لديه ما يمنعه من الحضور تسمع شهادته في مكان وجوده".
- (٣) - انظر تفصيلا لدى د.عمار عباس الحسيني - المرجع السابق- ص٤٢ وما بعدها



٨- احترام حق الأفراد في الحصول علي المعلومات الخاصة بهم

٩- مراعاة عدم وضعها في الأماكن ذات الخصوصية العالية (أماكن خلع الملابس ، الحمامات) <sup>(١)</sup>.

يعتبر البعض أنه مما لا شك فيه أن تصوير الأشخاص في الأماكن الخاصة يمثل اعتداء على حرمة الحياة الخاصة ، ويعد الدليل المستمد من خلال استعمال هذا الإجراء غير مشروع لاستناده إلى وسيلة غير مشروعة ، فما دام أن القانون لم يجز صراحة هذا الإجراء فإنه يتسم بعدم المشروعية <sup>(٢)</sup>.

كما قضت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية بأن الأدلة التي يتحصل عليها بالمخالفة للتعديل الرابع للدستور الأمريكي تشكل اعتداء على حق الخصوصية والتعدى عليها غير مقبول ولذا تم رفض التصوير الحراري بالأشعة الحمراء لأنه يعد تفتيشا <sup>(٣)</sup> ، والقاعدة في القضاء الانجليزي أنه لا يجوز للقاضي الاعتداد بالدليل

(1) - [http://www.priv.gc.ca/information/guide/vs\\_060301\\_e.asp](http://www.priv.gc.ca/information/guide/vs_060301_e.asp)

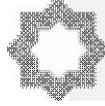
انظر في الآراء المختلفة لإجراء المراقبة /دياسر الأمير فاروق - مراقبة الأحاديث الخاصة في الإجراءات الجنائية - دار المطبوعات الجامعية ط٢٠٠٩ ص١٩٤ وما بعدها

(2) - CONTE Ph. & DU CHAMBON P. , Procedure penale, Armand Colin, 4 eme ed, 57) 2002, p. 42, no. 67

د . معتصم خميس مشعشع - المرجع السابق - ص٣٨ ، ويعتبر جريمة في قانون العقوبات الأردني بحسب نص المادة ( ٣٤٨ ) مكررة ، كل اعتداء على الحياة الخاصة ، من خلال "استراق السمع أو البصر" جريمة ، مهما كانت الوسيلة المستخدمة ، بما في ذلك " التسجيل الصوتي أو التقاط الصور أو استخدام المنظار " وهذا التعديل الذي يطال من ناحية توسيع حماية الحق في الخصوصية في قانون العقوبات.

انظر د. معتصم خميس مشعشع - المرجع السابق ص٤٤ ، كما أن هذا هو الحال في غالبية التشريعات حيث يجرم الاعتداء على الخصوصية سواء تمثلت في محادثات خاصة أو صورة الشخص انظر في ذلك تفصيلا لدى د. عاقل فضيلة - الحماية القانونية للحق في حرمة الحياة الخاصة - دراسة مقارنة - رسالة دكتوراة - جتمعة الاخوة منشوري - قسنطينة- كلية الحقوق -٢٠١١-٢٠١٢ ص ٥٦ وما بعدها ، د. أسامة عبدالله قايد - الحماية الجنائية للحياة الخاصة وبنوك المعلومات - دراسة مقارنة - الطبعة الثانية ١٩٨٩ - دار النهضة العربية .

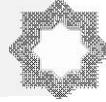
(٣) - مشار اليه لدى د. احمد عوض بلال - قاعدة استبعاد الأدلة المتحصلة بطرق غير مشروعة في فق الإجراءات الجنائية المقارنة - الطبعة الثانية- دار النهضة العربية - ٢٠٠٨ -



إذا كان ينطوى على أضرار جسيمة بالمتهم بالحصول عليه بطريقة تدليسية أو احتيالية<sup>(١)</sup>.  
مما سبق يتضح أن للشهادة الإلكترونية أحكاما خاصة تميزها لذا يتطلب الأمر البحث عن مشروعيتها في الإثبات الجزائي .

---

(١) - مشار اليه لدى د. حسام الدين الأهواني الحق في إحترام الحياة الخاصة "الحق في الخصوصية" - دراسة مقارنة- دار النهضة العربية- ١٩٧٨- ص ٣٢٦



## المطلب الثاني

### حجية الشاهد الإلكتروني في الإثبات الجزائي

في هذا الجزء من البحث نستعرض بعض الوقائع التي أسهم الشاهد الإلكتروني في كشف فيها وإثبات الجريمة قبل مرتكبها ثم أتناوله في الإثبات الجزائي من حيث قبوله ، ومشروعيته ومدى حجيته في الإثبات الجزائي.

**أولاً :- بعض الوقائع لتوضيح أهمية الشاهد الإلكتروني بطريق التوثيق في مجال إثبات الجريمة**

إذا أردنا أن نستعرض وقائع أدت الشاهد الإلكتروني فيها لتحقيق نتائج باهرة في مجال مكافحة الجريمة وإثباتها فلن تكفي مجلدات ولكني أكتفي بذكر بعض من تلك الوقائع التي أسهمت الشاهد الإلكتروني فيها بتوفير أدلة الإثبات الجنائي .

**الواقعة الأولى :-** بالفيديو والصور ، كاميرا توثق أشع الجرائم في شوارع بيروت حيث قام أحد الأفراد بتوثيق جريمة قتل في أحد شوارع بيروت حيث قام أحد الأشخاص بضرب المجنى عليه وقتله في الطريق العام وأمام أعين المارة ، وكان لتوثيق هذه الواقعة بالفيديو دليلاً كاملاً على ارتكاب الجريمة<sup>(١)</sup> .

**الواقعة الثانية :-** حادثة مقتل أحد الأفراد علي يد عدد من أفراد الأمن لجهة معادية فقد تم توثيق تحرك أفراد تلك المجموعات ودخولها إلى مكان إقامة المجني عليه وقتله الأمر الذي وفر لأجهزة الأمن في الدولة التي وقعت فيها الجريمة وسائل وأدوات الإثبات الكافية التي كانت بدونها سيصاب الشعور بأمن الفرد في مقتل حال غياب العلم بمرتكبي تلك الجرائم<sup>(٢)</sup> .

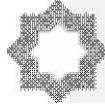
**الواقعة الثالثة :-** كشف غموض جريمة قتل شهيرة في إحدى الدول العربية فقد كان لوسائل الاستعانة بالشاهد المعلوماتي الفضل في كشف غموض تلك القضية التي هزت الرأي العام داخل تلك الدولة ، الأمر الذي أدى في النهاية

(١) - انظر تفاصيل تلك الوقائع بموقع صحيفة نيسان اللبنانية التالى وذلك بتاريخ ٢١-١١-٢٠٢١ :-

<https://nesan.net/?id=12957>

(٢) - انظر وقائع تلك القضية بالتفصيل لدي جريدة العربية بتاريخ ٢٥-١٢-٢٠٢١ الموقع التالى :-

<https://www.alarabiya.net/articles/2010/02/15/100464>



إلى محاسبة مرتكبة الجريمة ومعاقبتها وتهدئة الرأي العام فيما يتعلق بأمن الفرد داخل الدولة<sup>(١)</sup>.

**الواقعة الرابعة:-** قضية مقتل فنانة مشهورة داخل شقتها بدبي حيث تم تصوير القاتل من خلال كاميرات البرج السكني<sup>(٢)</sup>.

**الواقعة الخامسة:-** قيام إحدى السيدات بالاعتداء على ضابط شرطة مصري في المطار عند قيامه باتخاذ إجراءات قانونية ضدها لحيازتها مخدرات، وطلبه من شهود الواقعة توثيقها من خلال كاميرا الهاتف المحمول<sup>(٣)</sup>.

**الواقعة السادسة :-** قامت وحدة الرصد والتحليل بإدارة مكتب النائب العام برصد تداول مقطع لتعدي شخص جنسيا على طفلة في مدخل أحد العقارات بحي المعادي بالقاهرة، صورته إحدى آلات المراقبة المثبتة به، وبعرض الأمر على النائب العام أمر بالتحقيق العاجل في الواقعة” وبإحالة القضية أمام القضاء المصري تم الفصل في قضية “متحرش المعادي”..بعد قيام النيابة العامة بالتواصل مع صاحبة

(١) - انظر وقائع تلك القضية بالتفصيل لدي جريدة البيان الاماراتية وتم الاطلاع بتاريخ ٢٥-١٢-٢٠٢١ الموقع التالي :-

<http://www.albayan.ae/across-the-uae/accidents/2015-04-14-1.2353735>

(٢) - راجع في تفاصيل القضية موقع Wikipedia بتاريخ ٢٥-١١-٢٠٢١

[https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%88%D8%B2%D8%A7%D9%86\\_%D8%A%D9%85%D9%8A%D9%85](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%88%D8%B2%D8%A7%D9%86_%D8%A%D9%85%D9%8A%D9%85)

كما قررت محكمة النقض المصرية حكمها رقم ١٠٦٦٤ لسنة ٧٩ق بتنقض الحكم نظرا لكون تصوير الجاني لم يكن واضحا في بعض التسجيلات، انظر لدى د. نوفل علي عبدالله ، أ. خالد عوني خطاب - المرجع السابق - ص٤٢١- ٤٢٢

(٣) - جريدة العربية بتاريخ ٢٠-١٢-٢٠٢١

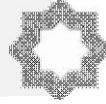
<https://www.alarabiya.net/arab-and-world/egypt/2015/05/04>

انظر عدد من الوقائع التي ساهمت وسائل التوثيق الالكتروني في تقديم أدلة الإثبات جريدة اليوم السابع بتاريخ ٢٠١٥/١١/٥

جرائم كشفتها كاميرات المراقبة..مقاطع الفيديو دليل الإدانة في مواجهة إنكار المتهمين..السوشيال ميديا يحرك البلاغات.. فتاة المول وسيدة المطار وضحايا التحرش ب"التحرير" أبرز القضايا.. والدولة تسعى لتعظيمها.

<http://www.youm7.com/story/2015/10/30>

كذلك واقعة قتل شرطى لزوجته في الشارع وتوثيق هذه الجريمة موقع جريد الكرامة برس <http://www.karamapress.com/arabic/?Action=ShowNews&ID=151343>



المنشور المتداول واستدعتها لسؤالها، فشهدت برؤيتها عبر شاشات المراقبة المثبتة بالمعمل الطبي محل عملها بالعقار محل الواقعة تعدي المتهم على الطفلة باستطاعته إلى مواضع عفة من جسدها، فخرجت لمنعه من مواصلة تعديه عليها، فلما رآها ترك الطفلة التي هربت منه، وواجهته بما فعل وبرصد آلات المراقبة للواقعة، فبادر بالانصراف، وتم معاقبته بالسجن عشر سنوات<sup>(١)</sup>.

**الواقعة السابعة :-** تصوير كاميرات المراقبة لسفاح الاسماعيلية أثناء ارتكاب واقعة ذبح المجنى عليه وسيره بالطريق العام حاملا رأس الضحية وبالاستناد إلى الشاهد الإلكتروني تم معاقبة المتهم بالاعدام<sup>(٢)</sup>.

من خلال ما سبق ذكره من وقائع لقضايا مهمة وخطيرة للشهادة الإلكترونية تبين أن لها دورا مهما في إثبات الجرائم ، وتنقسم الشاهد الإلكتروني إلى نوعين الأول غير إرادي حيث تكون الوسائل الإلكترونية مثبتة في أماكن عامة دون تدخل مباشر من العنصر البشري أو من خلال توثيق النشاط الإجرامي عن طريق الأثر الإلكتروني، و إرادي حيث يقوم أحد الأشخاص سواء أكان المجنى عليه أو الغير بتوثيق وقائع الاعتداء ، كما يكون عبر النظم المعلوماتية بطريقة مباشرة ففي جميع تلك الحالات علينا أن نبحث فيما إذا كانت الشاهد الإلكتروني تتماشى أو تتعارض مع مبدأ مشروعية الدليل إلى جانب حجية الشاهد الإلكتروني في الإثبات الجنائي. ويرى البعض أن القانون لم ينص صراحة علي الاعتداد بالوسائل الإلكترونية الحديثة لتسجيل الفيديوهات ، لكن القاضي يجب أن يتعامل بمرونة مع القوانين في ظل التطور التكنولوجي لذلك فإن جهة التحقيق يمكن أن تعتبرها كافية للإحالة علي محكمة الموضوع وبموجبه تصدر أمر إلقاء القبض، فالوقائع لا تقع تحت حصر تلك التي يساهم فيها الشاهد الإلكتروني بإثبات الجريمة أو بيان وجه الحقيقة فيها<sup>(٣)</sup>.

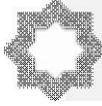
(1) <https://www.echoroukonline.com/>

2021/04/28 موقع صحيفة الشروق في

(٢) - انظر الموقع التالي وقد تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٢

<https://www.alarabiya.net/arab-and-world/egypt/2021/12/09>

(٣) - انظر في ذلك على سبيل المثال لدى د. عبد العزيز حمدي - البحث الفني في مجال الجريمة "سلسلة كشف الجريمة بالوسائل العلمية الحديثة" - الجزء الأول - الطبعة الأولى - عالم الكتب - القاهرة - ١٩٧٣ - ص ٤٧ .



## ثانياً:- قبول الشاهد الإلكتروني في الإثبات الجنائي في التشريعات المختلفة

اختلفت أنظمة الإثبات في تقديرها لحجية الأدلة العلمية ومنها وسائل الشاهد الإلكتروني ، وذلك إلى ثلاثة اتجاهات :-

**الاتجاه الأول :-** تمثله النظم اللاتينية التي تعتمد نظام حرية الإثبات، فإن حجية الأدلة المعلوماتية لا تثير صعوبات في مدي حرية تقديم هذه الأدلة لإثبات الجرائم، ولا لمدي حرية القاضي الجنائي في تقدير هذه الأدلة، وفي فرنسا مشكلة حجية المخرجات المتحصلة من الحاسوب علي مستوي القانون الجنائي ليست ملحة أو عاجلة في نظر الفقهاء، فالأساس هو حرية القاضي في تقدير هذه الأدلة<sup>(١)</sup> ، ويدرس الفقه الفرنسي هذه الحجية تحت نطاق قبول الأدلة الناشئة عن الآلة أو الأدلة العلمية مثل أجهزة التصوير وأشرطة التسجيل وأجهزة التنصت، وقد قضت محكمة النقض الفرنسية: ( إن أشرطة التسجيل المغنطة التي تكون لها قيمة دلائل الإثبات يمكن أن تكون صالحة للتقديم أمام القضاء الجنائي)<sup>(٢)</sup> ، ففي تلك الدول التي تأخذ بمبدأ حرية الإثبات تخضع الأدلة المعلوماتية لحرية القاضي في الاقتناع الذاتي، بحيث يكون بمقدوره أن يطرح مثل هذه الأدلة-رغم قطعيتها من الناحية العلمية- ذلك عندما يجد أن الدليل الإلكتروني لا يتسق منطقياً مع ظروف الواقعة وملابساتها<sup>(٣)</sup> .

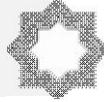
وقد أصدرت إمارة دبي القانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٤ بتعديل أحكام القانون رقم ٢٤/٢٠٠٨ بشأن إلزام جميع ملاك المجمعات التجارية والسكنية أو المكتبية أو مجمعات الفلل في دبي بتركيب أنظمة أمنية ومراقبة تلفزيونية كوسيلة لضبط الأدلة

(١)- د. هلاي عبد اللاه احمد أحمد- حجية حجية المخرجات الكمبيوترية في المواد الجنائية - دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦ ص ٤٢-٤٣.

(٢)- د. هلاي عبد الاله أحمد- حجية المخرجات الكمبيوترية -المرجع السابق- ص ٤٣، وكذلك الحال بالنسبة لكل من ألمانيا وتركيا ولوكسمبورج واليونان والبرازيل للمزيد من المعلومات عن هذه الدول أنظر: المرجع السابق- ص٤٤-٤٦ ،

د. حسين محمود ابراهيم - النظرية العامة للإثبات العلمى في قانون الإجراءات الجنائية- دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨١- ص٤٥٦.

(٣) - د/علي حسن الطوالبه - بحث مشروعية الدليل الإلكتروني المستمد من التفتيش الجنائي "دراسة مقارنة"- جامعة العلوم التطبيقية-البحرين ٢٠٠٩.



بالإضافة إلى حظر استخدامها للتعدى على الخصوصية ووضع العقوبات على مخالفة ذلك<sup>(١)</sup>.

كما نصت المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية السوري على حجية الدليل الإلكتروني على أنه يعود للمحكمة تقدير قيمة الدليل الرقمي شريطة تحقق ما يأتي :-  
١- أن تكون أجهزة الحاسوب أو المنظومات المعلوماتية المستمد منها الدليل تعمل على نحو سليم.

٢. ألا يطرأ على الدليل المقدم إلى المحكمة أي تغيير خلال مدة حفظه ويعد الدليل الرقمي المقدم إلى المحكمة مستجماً للشرطين ما لم يثبت العكس شريطة الاستعانة بخبراء دائمين أو مؤقتين من وزارة الدفاع ووزارة العدل ووزارة الاتصالات ويؤدي الخبراء اليمين القانونية<sup>(٢)</sup>.

كما يرى البعض أنه حتى يمكن إضفاء المشروعية على الشاهد الإلكتروني فإنه يشترط أن يتوافر فيه عدة شروط :-

١- الخلو من التحريف أو التزوير ( المصدقية )<sup>(٣)</sup>

٢- ارتباطه بالواقعة محل التحقيق

٣- عدم انتهاك الخصوصية

٤- إعلام الآخرين بالاستعانة بالشاهد الإلكتروني عند وضع نظم معلوماتية

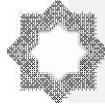
بالمكان

(١) - انظر الموقع التالي الاطلاع بتاريخ ١٢-١٢-٢٠٢١

<https://dip.dubai.gov.ae/Legislation%20Ar%20Reference/2014D9>

(٢) - سوزان عدنان - انتهاك حرمة الحياة الخاصة عبر الإنترنت - دراسة مقارنة - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - - المجلد ٢٩ العدد الثالث ٢٠١٣ ص٤٤٨ وما بعدها.

(٣) - نص القضاء الكندي على ضرورة التأكد من صحة الشهادة الإلكترونية انظر لدى: د. كامل د. كامل السعيد - لصوت والصورة ودورهما في الإثبات الجنائي - بحث منشور في مجلة "دراسات" الصادرة عن الجامعة الأردنية - المجلد الثامن عشر-العدد الثالث-١١- ص١٠٤، كما أخذ القضاء الانجليزي بذلك حيث لا يعد دليلاً في الإثبات الجزائي ما لم تستكمل إجراءات الثقة عليها مشار إليه لدى د. .عمار عباس الحسيني - المرجع السابق- ص٥١



٥- وجود تصريح قانوني في تلك الحالات التي يكون فيها اعتداء على الخصوصية وذلك بالحصول على إذن من السلطة المختصة<sup>(١)</sup>.

٦- يشترط لقبول الدليل توافر المناقشة الحضرية<sup>(٢)</sup>.

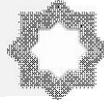
تطبيقا لذلك ذهب القانون الفرنسي- الصادر في ١٩٩٥ إلى السماح بالتصوير المرئي في الطرق العامة وأعطى الأفراد الحق في طلب المحو ما لم يكن الأمر متعلق بجريمة وأنه يجب إخطار الأشخاص بوجود الكاميرات<sup>(٣)</sup>.

وفي تطور جديد شهده التشريع العماني بالمرسوم السلطاني رقم ١٢٥ / ٢٠٢٠ بإصدار قانون تبسيط إجراءات التقاضي في شأن بعض المنازعات بالمادة ٣٠ منه على الأخذ بالشهادة عبر وسائل الاتصالات الإلكترونية وتطبيقا لذلك صدرت اللائحة التنفيذية للقانون من مجلس الشؤون الإدارية للقضاء: قرار وزاري رقم ١٠٤ / ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنظيمية لقانون تبسيط إجراءات التقاضي في شأن بعض المنازعات المادة (٤٧) التي نصت على " تقوم المحكمة المختصة - خلال جلسات نظر الدعوى الجزائية باستخدام تقنية الإتصال المرئي والمسموع عن بعد - باستجواب المتهم ومناقشة أدلة الاتهام، وبسماع باقي الخصوم ووكلائهم، وبالنطق بالأحكام، ولها أن تستعين بالإتصال المرئي والمسموع عن بعد، في سماع الشهود

(١) - د.عمار عباس الحسيني - المرجع السابق - ٦٠ وما بعدها .

(٢) - انظر تفصيلا لدى د. نوفل علي عبد الله ، أ. خالد عوني خطاب - دور أجهزة التصوير الحديثة في الإثبات الجنائي -دراسة مقارنة-- مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد (١٥) ، (العدد ٥٥) ، (السنة ١٧) - ص٤٠٩ وما بعدها ، انظر بحث أ. عادل بوزيدة - دور الشهادة الإلكترونية في الإثبات الجنائي على ضوء قانون الإجراءات الجزائية الجزائرية - مجلة النبراس للدراسات القانونية - المجلد الأول - العدد الأول - سبتمبر ٢٠١٦ - ص١٣٩.

(٣) - انظر لدى د. صلاح محمد احمد دياب - الحماية القانونية لحياة العامل الخاصة وضمائنه في ظل التكنولوجيا الحديثة - دار الكتب القانونية ودار شتات بمصر- ٢٠١٠ - ص١٥٥ ، ١٥٥ ، انظر في الفقه الفرنسي من يرى بأنه لايجوز التعويل على التسجيل الصوتي لأنه يتسم بالغش والخداع .



والخبراء والمترجمين وكل من ترى فائدة في سماع أقواله، ويكون لها أن تأمر بالحضور الفعلي أمامها لأي طرف إذا رأت ضرورة لذلك".

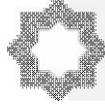
كما أخذ المشرع الإماراتي بصورة شاملة للاعتماد على الحضور الإلكتروني واتخاذ الإجراءات في كافة مراحل الدعوى الجزائية عن بعد بالقانون الاتحادي رقم ٥ لسنة ٢٠١٧ في شأن استخدام تقنية الإتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية، حيث حدد نطاق التطبيق للقانون بأنه " للجهة المختصة استخدام تقنية الإتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية مع المتهم أو المجني عليه أو الشاهد أو المحامي أو الخبير أو المترجم أو المدعي بالحق المدني أو المسؤول عن الحق المدني".

في الواقع أن قبول الشاهد الإلكتروني في الدول التي تأخذ بنظام الإثبات الحر ومنها سلطنة عمان ومصر ودولة الامارات العربية المتحدة لايشير مشكلة من حيث القبول كمبدأ في الإثبات الجنائي سواء أكانت وسيلة التوثيق الفيديو أو السجلات الإلكترونية بالصوت أو الصورة او من خلال الاثر الإلكتروني مادام أنها تخضع لمبدأ الاقتناع الذاتي للقاضي الجنائي ، وتتسم بالصحة والمشروعية<sup>(١)</sup> كما أن قيام كل من المشرع العماني والإمارات بالاعتماد على آراء الشهادة عبر وسائل الاتصالات الإلكترونية قد حقق تقدماً كبيراً في سبيل تحقيق العدالة وتفسيرها على الأفراد والقائمين عليها كما ازال عقبة أمام شبهة عدم المشروعية فيما يتعلق بأراء الشهادة عبر الوسائل الإلكترونية .

**الإتجاه الثاني :-** تأخذ به النظم الإنجلو سكسونية التي يحدد فيها المشرع أدلة الإثبات ويقدر قيمتها الإقتناعية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تناولت بعض القوانين حجية الأدلة المعلوماتية، ومن ذلك علي سبيل المثال ما نص عليه قانون الحاسوب لسنة ١٩٨٤م، الصادر في ولاية (أيوا)، من أن مخرجات الحاسوب تكون مقبولة بوصفها أدلة إثبات بالنسبة للبرامج والبيانات المخزنة فيه ( المادة ١٦/٧١٦/أ)، كما يتضح من قانون الإثبات الصادر في عام ١٩٨٣م في ولاية كاليفورنيا، من أن النسخ المستخرجة من البيانات التي يحتويها الحاسوب تكون مقبولة بوصفها أفضل الأدلة المتاحة لإثبات هذه البيانات<sup>(٢)</sup>.

(١) - د. محمد زكي أبو عامر - المرجع السابق - ص ٧٣٦ وما بعدها

(٢) - مشار الية لدى د.علي حسن الطوالبه - مشروعية الدليل الإلكتروني المستمد من التفتيش الجنائي - "دراسة مقارنة" - ٢٠٠٩ منشور على الموقع التالي :-



كما تنص قواعد الإثبات الفيدرالية الأمريكية، علي أن النسخة المطابقة للأصل لها ذات حجية الأصل، أيًا كانت الطريقة أو الوسيلة المستخدمة في النسخ، كالتباعة، والتصوير، والتسجيل الميكانيكي، والتسجيل الإلكتروني، بما يسمح بقبول مخرجات الحاسوب في الإثبات، والغالب الأعم في القضاء الأمريكي أنه يعول علي قبول دليل السجلات المحتفظ بها علي الحاسوب<sup>(١)</sup>.

وقد نظمت ولاية فلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية للشهادة الإلكترونية عبر الوسائط الإلكترونية على النحو التالي:-

(١) يجوز للهيئة أو رئيس الجلسة تحديد موعد تقديم شهادة من تلقاء نفسها الوسائل الهاتفية أو السمعية البصرية للشاهد عندما يتبين من المحضر- أن الشاهد على بعد ٢٥ ميلاً على الأقل من المكان الذي تتواجد فيه الهيئة أو الرئاسة ، بغض النظر عن حدود الدولة.

(٢) يجوز للسلطة أو رئيس الجلسة تحديد موعد الإدلاء بشهادته عبر الهاتف أو الوسائل السمعية والبصرية للشاهد ، بناءً على طلب طرف أو أكثر ، عندما ينطبق ما يلي:

[www.policemc.gov.bh/reports/2009/July/.../633843953272369688.doc](http://www.policemc.gov.bh/reports/2009/July/.../633843953272369688.doc)

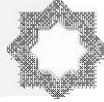
صدر في إنجلترا قانون إساءة استخدام الحاسوب في عام ١٩٩٠م، الذي لم يتناول الأدلة الناتجة عن الحاسوب، وربما كان السبب هو وجود قانون البوليس والإثبات الجنائي لسنة ١٩٨٤م ، الذي حوي تنظيمًا محددًا لمسألة قبول مخرجات الحاسوب والإنترنت، كأدلة إثبات في المواد الجنائية ، فلقد صدر تشريع الإثبات بالحاسوب في إنكلترا عام ١٩٨٣م، وقد ركز بصفة أساسية علي قبول مخرجات الحاسوب كدليل لإثبات أية حقيقة مسجلة فيه والتي تزود بشهادة شفوية تكون مقبولة والتي يتم تقديرها من قبل المحكمة المختصة- انظر د. سعيد عبد اللطيف حسن- مرجع سابق- ص ١٩٤، للمزيد من المعلومات انظر: د. هلالى عبد الاله احمد- حجية المخرجات الكمبيوترية - مرجع سابق- ص ٥٥-٥٧.

- انظر: د. سعيد عبد اللطيف حسن- مرجع سابق- ص ١٦٥.

(١) - انظر: د. سعيد عبد اللطيف حسن- مرجع سابق- ص ١٦٥.

Section 2. Admissibility. – An electronic document is admissible in evidence if it complies with the rules on admissibility prescribed by the Rules of Court and related laws and is authenticated in the manner prescribed by these Rules.

Philippine Standard Time: Sunday, November 28, 2021, 3:50:32 AM, Rules on Electronic Evidence, <https://www.set.gov.ph/resources/>



(أ) يوافق الطرفان على استلام الشهادة عبر الهاتف أو بالوسائل السمعية والبصرية.

(ب) الشاهد غير قادر بشكل معقول على الإدلاء بشهادته شخصياً بسبب العمل ، صعوبة الانتقال أو التنقل أو لسبب صحي أو مشكلة أخرى قاهرة.

(ج) يجوز الشهادة بالوسائل الهاتفية أو السمعية والبصرية.

(د) تبت الهيئة أو الرئيس على وجه السرعة في طلب الشهادة تم التقاطها عن طريق الهاتف أو بالوسائل السمعية والبصرية .

#### - تنظيم الإجراءات اللاحقة للشهادة الإلكترونية.

(١) إذا تحرك أحد الطرفين لسحب موافقته على استلام الشهادة عبر الهاتف أو الوسائل السمعية والبصرية قبل أخذ الشهادة للهيئة أو رئيس الجلسة سيسمح بالانسحاب إذا تبين أن الموافقة لم تكن بحرية وعن علم.

(٢) يجب الاعتراض على استلام الشهادة عن طريق الهاتف أو بالوسائل السمعية والبصرية بيان الأسباب الداعمة لذلك وإبلاغ الهيئة على الفور أو الرئيس وأي طرف معارض .

(٣) تبت الهيئة أو رئيس الجلسة على وجه السرعة في الاعتراضات على أداء الشهادة من قبل الهاتف أو الوسائل السمعية والبصرية.

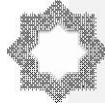
(٤) يجوز لأي طرف متابعة الاعتراض على شهادة هاتفية أو سمعية بصرية في جلسة الاستماع ويوضح الأسباب التي تدعم ذلك وتبت الهيئة في الاعتراض.

#### - عملية الاستماع للشهادة الإلكترونية.

(١) في بداية الجلسة ، تقوم السلطة أو رئيس الجلسة بالتسجيل في المحضر- الوقت والأرقام الهاتفية أو المرئية التي تعمل بها الهيئة أو الرئاسة يبدأ الضابط الإتصال مع أي طرف أو شاهد أو مستشار قانوني أو وكيل مفوض لأداء الشهادة أو الظهور عبر الهاتف أو بالسمعيات والمرئيات.

(٢) ستسمح السلطة أو رئيس الجلسة للأطراف بفرصة معقولة لاستجواب الأطراف أو الشهود الآخرين الذين يدلون بشهادتهم عبر الهاتف أو بالصوت والصورة لهذا الغرض للتحقق من هوية الأطراف أو الشهود ويحظر تزوير الهوية.

(٣) أي طرف أو شاهد لم يتم التعرف عليه لدى الهيئة أو الرئيس وسائر الأطراف لن يُسمح للأطراف قبل بدء الشهادة بالإدلاء بشهادتهم عبر الهاتف أو



سمعي بصري. سيتم استبعاد الشهادة التي تم الحصول عليها أو الإدلاء بها بما يخالف هذا البند.

(٤) القسم للأطراف أو الشهود الذين يدلون بشهاداتهم عبر الهاتف.

(٥) الهيئة أو الرئيس: من يشهد بالهاتف أو بالصوت والصورة الوسائل ، وجميع الأشخاص الموجودين في الغرفة التي توجد بها الهيئة أو رئيس الجلسة أثناء تقديم الشهادة الهاتفية أو المرئية يجب أن تكون قادرة على الاستماع والتحدث عن طريق الهاتف أو الإتصال السمعي البصري المستخدم لتقديم الشهادة وفقاً لهذا القسم<sup>(١)</sup> .

في كندا حيث يمكن قبول السجلات الناجمة عن الحاسوب، إذا توافرت شروط معينة، وتنص المادة (٢٩) من قانون الإثبات الكندي علي عدد من الشروط التي يجب توافرها قبل عمل صورة من السجل الذي يضاف إلى الأدلة، ومن هذه الشروط أن تكون الصورة حقيقية من المدخل الأصل، وقد قضت محكمة استئناف أونتاريو الكندية في قضية مكميلان ، بأنه يشترط لكي تكون سجلات الحاسوب مقبولة بوصفها نسخاً حقيقية من السجلات الإلكترونية، وأن تكون محتوية علي وصف كامل لنظام حفظ السجلات السائد في المؤسسات المالية، كما يمكن أن يتضمن ذلك وصفا للإجراءات والعمليات المتعلقة بإدخال البيانات وتخزينها واسترجاعها، حتي يتبين أن المخرج المتحصل من الحاسوب موثوق به بشكل كافٍ<sup>(٢)</sup> .

كما أخذ التشريع الهندي بالشاهد الإلكتروني في مجال الإثبات الجزائي واعتبره وسيلة من وسائل الإثبات التي يأخذ بها ، وقد نظم المشرع شروط قبولها في الإثبات<sup>(٣)</sup> .

**الإتجاه الثالث:-** تمثله القوانين ذات الإتجاه المختلط ، وهي التي تجمع ما بين النظامين اللاتيني والانجلوسكسوني، فيعتمد النظام المختلط علي أن يحدد القانون

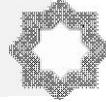
(1)- See at this site, date 26-11-2021, : Philadelphia § 1005.114. Electronic testimony.

-<http://philapark.org/wp-content/uploads/2011/01/120105.1.Electronic-Testimony.pdf>

(٢) - للمزيد من المعلومات انظر: د. هلالى عبد الاله احمد-حجية المخرجات الكمبيوترية - مرجع سابق- ص ٥٥-٥٧.

(3) - "Evidence" means and includes-[all documents including electronic records produced for the inspection of the Court;] such documents are called documentary evidence.

THE INDIAN EVIDENCE ACT, 1872 – part- Illustrations



أدلة معينة لإثبات بعض الوقائع دون بعضها الآخر، أو يشترط في الدليل شروطاً في بعض الأحوال، أو يعطي القاضي الحرية في تقدير الأدلة القانونية، مثل القانون الإجرائي الياباني، وقد حصر المشرع الياباني طرق الإثبات المقبولة بما يأتي في أقوال المتهم، وأقوال الشهود، والقرائن، والخبرة، أما بالنسبة لأدلة الحاسوب والإنترنت، فيقرر الفقه الياباني، أن السجلات الإلكترونية مغناطيسية تكون غير مرئية في حد ذاتها، ولذلك لا يمكن أن تستخدم كدليل في المحكمة، إلا إذا تم تحويلها إلى صورة مرئية ومقروءة عن طريق مخرجات الطباعة لمثل هذه السجلات، وفي مثل هذه الحالة يتم قبول هذه الأدلة الناتجة عن الحاسوب والإنترنت، سواء كانت هي الأصل أم كانت نسخة من هذا الأصل<sup>(١)</sup>.

وتنص المادة (١١٣) من قانون الإجراءات الجنائية الشيلي، علي إمكانية استخدام الأفلام السينمائية، والحاكي ( الفونوغراف)، والنظم الأخرى الخاصة بإنتاج الصورة، والصوت، والاختزال، وبصفة عامة أية وسائل أخرى، قد تكون ملائمة، ووثيقة الصلة، وتفضي إلى استخلاص المصادقية، يمكن أن تكون مقبولة كدليل إثبات<sup>(٢)</sup>، ويرى الفقه الشيلي، أن الدليل الناتج عن الحاسوب والإنترنت، يمكن أن يكون مقبولاً في المحكمة، كدليل كتابي أو مستندي، مثله مثل النظم الحديثة الأخرى لجمع وتسجيل المعلومات، وحجة الفقه الشيلي تستهدف توسيع مظلة الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات، لتغطي العناصر الإثباتية الناتجة عن جرائم المعلوماتية<sup>(٣)</sup>.

أما قانون الإجراءات الجنائية التركي المادة ٤٨ نصت على أنه يجوز للمحكمة أن تكون المخرجات الإلكترونية جميعها مقبولة في الإثبات الجنائي، ومن هذا القبيل تسجيلات الصوت والصور.

(١) - مشار إليه د. هلالى عبد الاله أحمد- حجية المخرجات الكمبيوترية -مرجع سابق - ص ٦٢.

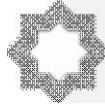
Fred Chris Smith and Erin E. Kenneally, Electronic Evidence and Digital Forensics Testimony in Court, From: Handbook of Digital and Multimedia Forensic Evidence Edited by: J. J. Barbara © Humana Press Inc., Totowa, NJ, © 2008 Humana Press Inc. 999 Riverview Drive, Suite 208 Totowa, New Jersey 07512,chapter 8, p.103 etc

(٢) - انظر: د. هلالى عبد الاله أحمد- حجية المخرجات الكمبيوترية -المرجع السابق- ص

٦٤-٦٦.

(٣) -انظر: د.عفيفي كامل عفيفي - جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الفنية ودور

الشرطة والقانون - دراسة مقارنة - منشورات الحلبي الحقوقية ٢٠٠٣ - ص ٣٧٣-٣٧٤.



كما يرى البعض بأن الفقه الاسلامى يأخذ بالإتجاه المختلط في الشاهد الإلكتروني في الإثبات الجزائي على النحو التالي :-

لا مانع من الإستعانة بالتسجيل الصوتي، واستفادة القاضي من تلك القرينة؛ لأن التسجيل الصوتي قد يكون سببا في اعتراف المتهم، وقد تضم إلى التسجيل قرائن أخرى تقوي وترجع جانب التهمة مما يجعل الاستئناس بتلك القرينة له وجاهته، شريطة أن توضع ضوابط، وضمانات :-

١- أن لا يخالف التسجيل الصوتي النصوص الشرعية الثابتة، حتى لا يؤدي إلى الأخذ بها إهمال النصوص الشرعية المقطوع بصحتها.

٢- يجب أن يعتمد في الأساس على الأجهزة الحديثة والدقيقة التي تعمل على قياسات متناهية الدقة؛ فتحسب درجة تردد الصوت، وخصائصه على نحو تؤكد فيه أن المتحدث هو صوت المتهم دون تنافر، وأن يتم إجراء التجربة الواحدة مرات عدة للتأكد من صحة النتائج، ودقتها.

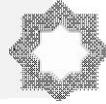
٣- أن تكون الأجهزة، والمختبرات التي يجري فيها فحص البصمة الصوتية تابعة للدولة، أو تشرف عليها مباشرة، أو جهة موثوق فيها، ال يتطرق إليها شك، وما عدا ذلك فلا يجوز الإعتماد عليها لإمكان التدليس خاصة مع ظهور التقنيات الحديثة، وأن يكون كافة الأشخاص الذين يعملون في المختبرات الخاصة بالبصمة الصوتية تتوافر فيهم الخبرات، والمؤهلات العلمية الكافية، كما يتوافر فيهم القدرة على الأعمال المخبرية.

٤- لا يؤخذ بموجب هذه الشهادة كدليل إثبات على انفراد إلا إذا كانت مقترنة بالمعاينة لأن إمكان التزييف، والدبلجة وارد.

٥- ومع قولنا بالإستئناس بالتسجيل الصوتي إلا أن الدليل المستمد منه يعد قرينة ضعيفة لإدانة المتهم بموجبها بمفرده، ولكن يمكن الإستعانة بها لتقوية التهمة ولا سيما إذا انضمت له قرائن أخرى، للأسباب التالية:

أ- أن الأصوات تتشابه، والمقصود التشابه الظاهر للناس و يمكن تقليدها مما يصعب تمييز الصوت .

ب- إن التسجيل الصوتي فيه استراق السمع، وتجسس، وهو ما نهى عنه الشارع الحكيم عنه.



ج- من الممكن فنيا إدخال تعديل، وإحداث تغيير، وإجراء عمليات حذف، ونقل عبارات من موضع إلى آخر على شريط التسجيل، وبذلك يصبح من السهل تغيير مضمون التسجيل.

د- إن عملية التشخيص الصوتي مازالت تدور في حيز الظنون، والدراسات، والتجارب التي لم تسفر عن أمر، ولم تثبت على حال؛ فلا يعتبرها الشرع حجة في تعيين شخصية الفاعل؛ لکی يحافظ على دماء الناس، أحكام الشرع تناط بأمور ثابتة، لا بأمور لم تتبلور بشكل نهائي؛ حفاظ على الضروريات الخمس التي جاء الإسلام لصيانتها.

و- إن استخدام مثل هذه الوسائل يؤدي إلى فقدان الثقة في الأعمال الهاتفية مع أهميتها في الحياة الإقتصادية، والسياسية، والإجتماعية، ولما فيه من الإعتداء على الحرية الفردية، والمساس بحياة الإنسان الخاصة<sup>(١)</sup>، ويعتمد هذا الرأي على شروط يتطلب توافرها في الشاهد الإلكتروني للأخذ به في مجال الإثبات الجنائي في مجال الجرائم التعزيرية كما أنه لا يمكن الأخذ به في جرائم الحدود والقصاص نظرا لكونها مقيدة بوسائل إثبات حددها الشرع وحال عدم توافرها تكون شبه يدرئ بها الحكم الشرعي<sup>(٢)</sup>.

### ثالثا :- مدى قوة الشاهد الإلكتروني في الإثبات الجنائي

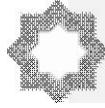
يذهب البعض إلى أن الصوت عند تسجيله إلكترونياً، لا يحتمل الخطأ، ويصعب التلاعب به، ويمكن للخبراء أن يكتشفوا أي تلاعب أو خداع بوسائل تقنية عالية الكفاءة، ومن ثم يمكن القول بأن التسجيل الصوتي الممغنط يمكن أن تكون له حجة دامغة في الإثبات<sup>(٣)</sup>.

يمكن باستخدام تكنولوجيا للحواسيب الحديثة والإنترنت وطرق الإتصال المعلوماتي السريع، أن يستخدم تسجيل الفيديو لإثبات تهم استعمال القسوة أو

(١) - انظر في عرض آراء الفقه الاسلامي وهذا الرأي لدى د. جابر إسماعيل الحجاججة - حجية التسجيل الصوتي في الإثبات الجنائي في ضوء الفقه الإسلامي- كلية الدراسات الفقهية والقانونية - جامعة آل البيت المرفق - الأردن- مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية - المجلد ٨ - العدد ١ - فبراير ٢٠١١ م - ص٢٨ وما بعدها.

(٢) - انظر المرجع السابق - ص٣٠ وما بعدها.

(٣) - د.سعید عبد اللطيف حسن - المرجع السابق - ص٢١١



إساءة استعمال السلطة من قبل أعضاء الضابطة العدلية ضد المواطنين، كما يمكن استخدامها لتسجيل عمليات القبض والتفتيش وضبط الأدلة والآثار الأخرى الناجمة عن الجريمة تسجيلاً دقيقاً، كما يمكن استخدامها كتقنية عالية الكفاءة لعمل المعايير اللازمة لمسرح الجريمة<sup>(١)</sup>.

أما فيما يخص الوسيلة البصرية التي تتمثل في آلة التصوير حيث إن الشهادة تعتمد على العين الباصرة التي ترى الواقعة ثم تنقلها الشاهد إلى القاضي وإن آلة التصوير وخاصة في العصور الحديثة تعتبر أكثر دقة في التقاط الصور التي تبين وتوضح الواقعة أو الشخص أو التصرف أو العملية التي تطرح أمام القاضي بدقة متناهية فتعتبر قرينة في الإثبات ولولا التدخل البشري في التصوير والاحتمال الوارد والتلاعب لكانت الصورة قرينة قوية قاطعة تفيد اليقين في إثبات ما ورد فيها، ولكنها تخضع للفحص والتدقيق من القاضي والمختصين للتأكد منها<sup>(٢)</sup>.

يرى البعض بأن التقدم العلمي قد أتى بوسائل علمية متطورة تنقل الصوت والصورة، ولكنها مهما تقدمت فإنها لا ترقى إلى درجة الصورة التي تنقلها عين الإنسان، ولا إلى درجة الصوت الذي تسمعه الأذن المجردة فهذه الوسائل السمعية البصرية تدخل فيها يد النسان فتعيب بها وتفسدها، وقد تسبب في تضليل العدالة، لذا يجب اللجوء إلى الخبرة الفنية حتى تكون ذات قوة اقتناعية وقرينة قوية في بيان الحقيقة<sup>(٣)</sup>، وفي حالة تعارض الأدلة مع الشاهد الإلكتروني يري البعض أن

(١) - بيل جيتس وآخرون - المعلوماتية بعد الإنترنت (طريق المستقبل) - ترجمة.أ.عبد السلام

رضوان - سلسلة عالم المعرفة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - العدد ٢٣١ -

الكويت - مارس ١٩٨٨م - ص ٤٢٥

(٢) - د.عزايذة عدنان حسن - حجية القرائن في الشريعة الإسلامية - دار عمار للنشر - و

التوزيع-عمان الأردن - الطبعة ١ - ١٩٩٠ - ص ٢٠٨

(٣) - المشهداني أكرم عبدالرزاق - علم مضاهاة الصوت ( البصمة الصوتية ) دراسة مقدمة

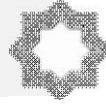
الندوة البحث الجنائي المعاصر المنعقد في الفترة من ٢٣ و ٢٤ نوفمبر - ١٩٩٢ - مركز البحوث

بشرطة دبي، د.عزايذة عدنان حسن - حجية القرائن في الشريعة الإسلامية - المرجع السابق -

ص ٢٠٨ ، ادريس لكريني - السلطة التقديرية للقاضي الجزري - ط١ سنة ٢٠٠٤ ص ١٤٣

مشار اليه بحث وسائل الإثبات في المادة الجنائية- منشور مجلة القانون والأعمال بالموقع

التالي :-



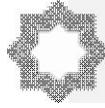
التقدم العلمي قد أتى بوسائل علمية متطورة، تنقل الصوت والصورة، ولكنها مهما تقدمت فإنها لا ترقى إلى درجة الصورة التي تنقلها عين الإنسان، إلى درجة الصوت الذي تسمعه الأذن المجردة، فهذه الوسائل سمعية أو بصرية، وتتمثل في التسجيل الصوتي سواء عن طريق وضع رقابة علي الهواتف أو تركيب ميكروفونات حساسة تستطيع التقاط الأصوات، وتسجيلها، وتعتبر أكثر دقة في التقاط الأصوات والذبذبات، ولكن يد الإنسان تعبت بها وتتدخل في إفسادها فإذا سجلت وعرضت المادة التي تم تسجيلها علي القاضي أو الخبير، بحث واجتهد للتدقيق في نقائها وبعدها عن العبث حتي تكون هذه المادة المسجلة قرنية قوية وذات قوة اقناعيه في بيان الحقيقة<sup>(١)</sup> ، وهذه الوسائل السمعية البصرية الحديثة وإن كانت متقدمة وتساعد القاضي في الكشف عن الحقيقة، فإنها بقدر ماهي مفيدة بقدر ماهي ضارة لأنها تشكل تضليل للعدالة ولأنها يمكن أن تكون عرضة للخدعة ولهذا يجب علي القاضي أن يكون حذراً حذراً شديداً عند استعمالها<sup>(٢)</sup>.

يرى الباحث بأن الشاهد الإلكتروني ليس في درجة واحدة من حيث القوة في الإثبات الجزائي حيث يكون في تلك الحالات التي يتصل فيها بالواقعة الاجرامية اتصالا مباشرا ، كتوثيق فعل القتل مثلا فإنه في تلك الحالة يكون في مرتبة الاعتراف مادام لم يتم جحد الشاهد الإلكتروني ، وتم البت في صحتها من الناحية الفنية بواسطة الخبير ، أما إذا كان الشاهد الإلكتروني غير متصل بالواقعة الاجرامية اتصالا مباشرا كمشاهدة الجاني ومعه المسروقات في مكان الواقعة فهنا يعد التوثيق قرينة على ارتكاب فعل السرقة ، وفي حالة الاستناد إليه لإثبات البراءة فإنه في جميع الحالات التي يوفر فيها الشاهد الإلكتروني الشك على نسبة الجريمة إلى المتهم فإنه يقضى عليه بالبراءة ، كما أنه يتم العودة إلى الاصل العام في اقتناع

(١) - المشهداني أكرم عبد الرزاق ، علم مضاهاة الصوت ( البصمة الصوتية ) دراسة مقدمة إلى ندوة البحث الجنائي المعاصر المنعقد في الفترة من ٢٣ و ٢٤ نوفمبر ١٩٩٢ -مركز البحوث بشرطة دبي.

(٢) - ادريس لكريني - السلطة التقديرية للقاضي الجزري - الطبعة الأولى- السنة ٢٠٠٤ - بدون دار نشر- ص ١٤٣ .

مشار اليه بحث وسائل الإثبات في المادة الجنائية- منشور مجلة القانون والأعمال بالموقع التالي :-



القاضي فلا نستطيع أن نرجح له دليل علي آخر فيأخذ ما تطمئن اليه نفسه مادام مستندا للمنطق القانوني السليم والتسبيب الصائغ، فيأخذ بالشاهد الإلكتروني مادام صحيحا ومشروعا وقوته في الإثبات الجنائي بحسب نقله للواقعة الاجرامية بأركانها المادية كما في حالة التلبس الحقيقي أو التلبس الحكمي فيكون في الأولي دليلا كاملا له قوته الإثباتية أمام القاضي لا يستطيع أن يطرحها جانبا دون أسباب مسوغة ، وفي الحالة الثانية تكون قرينة قانونية علي إثبات الواقعة تعززها دلائل أخرى كتحريرات الشرطة عن صحة الواقعة ونسبتها إلى المتهم<sup>(١)</sup> .

#### رابعا:- مشروعية الشاهد الإلكتروني

قضت محكمة النقض المصرية في الطعن رقم ٢٢٣٨٣ لسنة ٨٥ قضائية الدوائر الجنائية - جلسة ١٩-٩-٢٠١٧ تفريغ كاميرات المراقبة الخاصة بالهايبر ماركت، طلب لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة يقصد به اثاره الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة، إعراضها عنه جائز<sup>(٢)</sup> .

كما أنه لا يؤخذ بالشاهد الإلكتروني حال الحصول عليها بطريقة غير مشروعة بالإعتداء على حق من حقوق الإنسان التي خولها له القانون ، حيث قضت المحاكم الكندية بأنه إذا رأت المحكمة أثناء نظرها لعناصر الإثبات أنه قد تم الحصول عليها في حالة من حالات الاعتداء على الحقوق والحريات التي يحميها الدستور فإنه يجب استبعاده استنادا لهذه الظروف لأن استخدامها سيفقد العدالة اعتبارها<sup>(٣)</sup> .

(١) - أخذت المحاكم الفرنسية باعتبار الشهادة الإلكترونية من القرائن في مجال جرائم الحاسب الآلي انظر على سبيل المثال

Cass , crim 28 all,1987, Bull, crim no 173

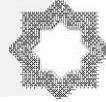
(٢) - انظر لدى

[https://www.cc.gov.eg/judgment\\_single?id=111380190&ja=228886](https://www.cc.gov.eg/judgment_single?id=111380190&ja=228886)

(٣) - مشار اليه لدى د.عمار عباس الحسيني - التصوير المرئي وحجيته في الإثبات الجنائي- كلية القانون - جامعة بابل- ص٤٤

<https://www.iasj.net/iasj/download/5215bd011c0bdfb6>

انظر في الاتجاه الرافض للأخذ بالشهادة الإلكترونية في الإثبات الجزائي لدى -د. محمد فريد رستم - الحماية الجنائية لحق الإنسان في صورته - مجلة الدراسات القانونية - كلية الحقوق -جامعة اسيوط - مصر - العدد الثامن - يونيو ١٩٨٦.



كما صدر حكم لمحكمة جنایات كركوك تم الاعتماد على الشاهد الإلكتروني مدعماً بالأدلة الأخرى ، وذلك باعتباره قرينة يتم تعزيزها بالأدلة الأخرى <sup>(١)</sup> .  
 لذلك يرى البعض انه يمكن الأخذ بوسائل التصوير المرئي ( الفيديو ) من باب القرائن اذا انتفت عنه شبهة الاصطناع أو عمل مونتاج يخالف الحقيقة وعلى المحكمة أن تاخذ بها بحذر <sup>(٢)</sup> .  
 يشترط الفقه لمشروعية الدليل المستمد من الشاهد الإلكتروني توافر الشروط التالية <sup>(٣)</sup> :-

- ١- ألا يكون الحصول عليه منطوياً علي اعتداء علي حق يحميه القانون.
  - ٢- تحديد دقيق لشخصية المتهم كل ما كان ذلك ممكناً .
  - ٣- تحديد نوع الحديث المراد التقاطه، والجريمة المتعلقة بها، والجهة المصرح لها بذلك، والمدة الجائز خلالها التقاط الحديث خلالها <sup>(٤)</sup> .
- ويمكن حصر الحالات التي يستوفي فيها الشاهد الإلكتروني شرط المشروعية في الحالات التالية :-

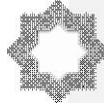
- ١- اتباع الإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية في تسجيل أو تصوير المحادثات الخاصة من خلال الحصول علي إذن السلطة المختصة لإجرائه واستيفاء شروطه .

(١) - انظر هذا الحكم مع تأييد اعتباره قرينة لدى م.د منار عبدالمحسن عبدالغنى العبيدي ، القاضى عواد حسين ياسين - حجية الإثبات الجزائي بالوسائل المرئية الحديثة وموقف القضاء منها - مجلة جامعة تكريت للحقوق - السنة ١ - المجلد ١- العدد ١- الجزء ١- ايلول ٢٠١٦- ص١٩٩.

(٢) - م.د منار عبدالمحسن عبدالغنى العبيدي ، القاضى عواد حسين ياسين - حجية الإثبات الجزائي بالوسائل المرئية الحديثة وموقف القضاء منها - مجلة جامعة تكريت للحقوق - السنة ١ - المجلد ١- العدد ١- الجزء ١- ايلول ٢٠١٦ ص ١٩٣-١٩٤ .

(٣) - د.ممدوح خليل البحر - أصول المحاكمات الجزائية الأردني - ط١ - دار الثقافة - عمان - ١٩٩٨م - ص ٥٥٨ وما بعدها

(٤) - انظر في القيود القانونية والفنية للأخذ بالشهادة الإلكترونية لدى د.عمار عباس الحسيني - مدى مشروعية التسجيل الصوتي بالهواتف النقالة كدليل في الإثبات الجنائي- مجلة أهل البيت عليهم السلام - العدد الثامن - العراق- ص١٧٥ وما بعدها



٢- حالة الرضا الصريح أو الضمني كما في حالة كاميرات الفيديو الموجودة بالشوارع وأمام الأماكن العامة والمحلات ، وانظمة التسجيل الإلكتروني للإجراءات كالنظم المتعارف عليها في البنوك والهواتف المحمولة في تسجيل الرسائل بأنواعها المختلفة إلى غير ذلك من نظم التسجيل الإلكترونية<sup>(١)</sup> .

٣- حالة تعذر سماع أقوال الشاهد أمام جهة التحقيق مع تنظيم الإجراء قانونيا وتقنيا<sup>(٢)</sup> .

٤- السعي لإثبات الشخص لبراءته حيث يكون له في تلك الحالة إثباتها بكافة طرق الإثبات حتى ولو كان علي حساب المشروعية فلا يستطيع القاضي إهدارها<sup>(٣)</sup> ، وتكون مساءلة الشخص عن انتهاكه مبدأ عدم المشروعية شيئا آخر المهم ألا يهدر الدليل المستمد من إجراءات غير مشروعة حيث يؤيد البعض هذا الرأي بالقول بأنه يمكن استخدام "حاسوب الجيب" علي أنه " أداة تبرئة" إذ يمكن أن تكون التوقيعات المشفرة من خلاله دليل براءة غير قابل للدحض في مواجهة أية اتهامات باطلة، فلو أن شخصا ما أتهم بأمر معين أو جريمة معينة فإمكانه أن يدافع عن نفسه من خلال ما هو مُسجل من أقوال وأفعال في أي وقت<sup>(٤)</sup> .

(١) - انظر د. مصطفى العوجي - حقوق الإنسان في الدعوي الجزائية - مؤسسة نوفل -

بيروت - ط١ ١٩٨٩ ص٥٣

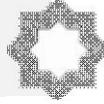
انظر ايضا المصدر : وسائل الإثبات في المادة الجنائية - مجلة القانون والاعمال الموقع :-  
[www.droitentreprise.org/web/?p=836](http://www.droitentreprise.org/web/?p=836)

حيث يفرق فيما يتعلق بمشروعية التوثيق الإلكتروني بين حالتين :-  
الأولى مراقبة المشتبه به في تلك الحالة يجب اتباع الإجراءات القانونية في الوضع تحت المراقبة ، وذلك حماية للخصوصية ، والحالة الثانية مراقبة الضحية حيث يطلب هو نفسه الوضع تحت المراقبة كما في حالة التهديد أو طلب الفدية فيكون رضائه سندا لمشروعية المراقبة .

(٢) - انظر بحث أ. عادل بوزيدة - دور الشهادة الإلكترونية في الإثبات الجزائي على ضوء قانون الإجراءات الجزائية الجزائري- مجلة النبراس للدراسات القانونية - المجلد الأول - العدد الأول - سبتمبر ٢٠١٦

(٣) - قدرى عبدالفتاح الشهاوي - الموسوعة الشرطة القانونية - عالم الكتب - القاهرة طبعة ١٩٧٧ ص٤٢٠

(٤) - د. خالد محمد كدفور المهيري - المرجع السابق- ص ٧٢٠



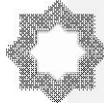
٥- حالة إثبات التعدي علي الشخص حتى ولو كان في مكان خاص من قبل المتعدي عليه ، يجوز له توثيق هذا الامر لان الجاني باعتدائه يفقد خصوصيته التي منحها له القانون ، ويكون للمعتدي عليه الحق في توثيق الاعتداء ، فمن يقوم بالاعتداء علي خصوصية الغير بتسجيل المحادثات الخاصة ، ويقوم باستغلالها ضده وتهديده بها ، يكون للمعتدي علي خصوصيته توثيق هذا الاعتداء<sup>(١)</sup> .

٦- الحق في التوثيق للجرائم التي تقع في الاماكن العامة سواء من المجني عليه أو الغير ، وذلك في سبيل مكافحة الجريمة التي هي حق وواجب علي كل فرد من أفراد المجتمع حيث يلزمه القانون بالابلاغ عن الجرائم وأداء الشهادة فلا ضير من التوثيق الذي يؤكد الشهادة أو الابلاغ .

٧- جواز الاستعانة بالشاهد الإلكتروني عبر نظم المعلومات مع تنظيم طريقة أدائها كما الحال في الشهادة التقليدية كالتأكد من هوية الشاهد ويجوز تخصيص اماكن تخضع لسلطة المحكمة حتى يمكن تطبيق قواعد وإجراءات الشهادة. خلاصة القول أنه متى وجد القاضي اطمئنانا إلى الشاهد الإلكتروني من خلال الفحص الفني أو الاستعانة بالخبير للتأكد من صحتها وسلامتها، ووجدتها وثيقة الصلة بالجريمة وكانت واضحة في دلالتها على إثبات العلاقة بين الجاني والمجني عليه ومن ثم وقوع الجريمة، وأنها صادرة طبقا لحالة من الحالات القانونية فإنها تكون مقبولة وتتمتع بالحجية القانونية في إثبات حقيقة الواقعة ، لا سيما وأن الشاهد الإلكتروني عادة ما يدعمه رأي الخبراء المختصين في هذا المجال<sup>(٢)</sup> .

(١) - انظر د. فيصل مساعد العنزي - اثر الإثبات بوسائل التقنية الحديثة علي حقوق الإنسان - جامعة نايف للعلوم الأمنية - ١٤٢٨ هـ ص ١٤٥ وما بعدها.

(٢) - أنظر الموقع التالي في ١-١٢-٢٠٢١



## خلاصة البحث

تناول الباحث موضوع الشاهد الإلكتروني من حيث تعريفه وأنواعه وأثره علي حماية حقوق الإنسان وعلاقته بالإثبات الجزائي وتميزه عن غيره من وسائل الإثبات ودوره من حيث قبوله في الإثبات الجزائي وحجيته وما شهدته بعض التشريعات من تطوير لقواعد الإثبات الجنائي من خلال الأخذ بالشاهد الإلكتروني في الإثبات الجنائي، ثم انتهت إلى عدد من النتائج والتوصيات:-

### أولاً:- نتائج البحث

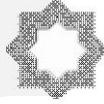
١- تحديد نطاق الشاهد الإلكتروني بأنه " قيام الشخص بالادلاء بما لديه من معلومات تتعلق بالجريمة من خلال النظم المعلوماتية كما تشمل كل أداة الكترونية تنقل الواقعة الاجرامية صوت وصوره أو أيهما وكذلك الآثار الإلكترونية النشاط الشخص أثناء العمل على النظام المعلوماتي .

٢- تمايز الشاهد الإلكتروني عن غيره من وسائل الإثبات حتى الإلكترونية منها، فالمستقبل للشاهد الإلكتروني.

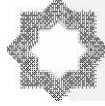
٣- يشترط في الشاهد الإلكتروني أن يستوفى شروط المشروعية حتى يمكن الاعتماد عليها وترتبط القوة الإثباتية للشهادة الإلكترونية بمدى اتصالها بالوقائع المطلوب إثباتها جنائياً بطريق مباشر أو غير مباشر مع ترك امر الاقتناع بها للقاضي الجنائي والأخذ بالخبرة الفنية للتأكد من مصداقية الدليل قبل البحث في قوته الإثباتية، كما ان الدول التي اخذت بالشهادة عبر وسائل الاتصالات الإلكترونية تتلافى ما قد يوجه إليها من عدم المشروعية.

### ثانياً :- التوصيات

١- تنظيم الأخذ بالشاهد الإلكتروني تشريعياً خاصة لدى الدول التي لم تأخذ به فيما يتعلق بالشهادة عبر وسائل الاتصال الإلكترونية في كافة مراحل الدعوى الجزائية وفي ظل غياب ونقص دور الشاهد الطبيعي والمشكلات التي ترتبط بموضوع الشهادة التقليدية في ضوء تصور شامل من أجل تحقيق الأمن والعدالة وكفالة الحقوق والحريات الشخصية للأفراد على أن يراعى توفير الضمانات والتدابير اللازمة للأخذ بالشاهد الإلكتروني.



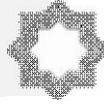
٢- تنظيم حق الأفراد في الاستعانة بالشاهد الإلكتروني من خلال توثيق الجرائم سواء من المجني عليه أو الغير الأمر الذي يساهم في مكافحة الجريمة وتحقيق العدالة الجزائية .



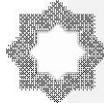
## قائمة المراجع

### أولاً:- المراجع القانونية العامة

- د.أحمد الكندرى و د. مجدى النهى - حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية (دراسة مقارنة) ٢٠١٢ - مطبوعات جامعة الجزيرة - دى
- د. أنور سلطان - قواعد الإثبات في المواد المدنية والتجارية - بدون طبعه - ١٩٨٤.
- د. أيمن عبدالله فكري- جرائم نظم المعلومات - دراسة مقارنة - دار الجامعة الجديدة - طبعة ٢٠٠٦ .
- د.أيمن فاروق عبد المعبود حمد، الإثبات الجنائي بشهادة الشهود في الفقه الجزائي الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي- الناشر مكتبة القانون والإقتصاد- الرياض- ٢٠١٢
- أ.بهاء شاهين - شبكة الإنترنت - العربية لعلوم الحاسب ١٩٩٦ - مقدمة الكتاب.
- د. حسين محمود ابراهيم - النظرية العامة للإثبات العلمى في قانون الإجراءات الجنائية- دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨١
- د.جميل عبدالباقي الصغير - أدلة الإثبات الجنائي والتكنولوجيا الحديثة - ٢٠٠١ - دار النهضة العربية .
- د. خالد محمد كدفور -التحقيق الجنائي العملى في الجريمة التقليدية والمعلوماتية- ط٢ - دار الغرير للطباعة والنشر - دى.
- د. عاقل فصيلا - الحماية القانونية للحق في حرمة الحياة الخاصة - دراسة مقارنة - رسالة دكتوراة - جمعة الاخوة منثورى - قسنطينة- كلية الحقوق -٢٠١١- ٢٠١٢ .
- د.عبدالفتاح بيومي حجازي - الجوانب الاجرائية لأعمال التحقيق الابتدائي في الجرائم المعلوماتية - ط٢٠٠٩ - المصرية للطباعة والتجليد .
- د. عبد العزيز حمدى - البحث الفني في مجال الجريمة "سلسلة كشف الجريمة بالوسائل العلمية الحديثة" - الجزء الأول - الطبعة الأولى - عالم الكتب - القاهرة - ١٩٧٣
- د.عفيفي كامل عفيفي - جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الفنية ودور الشرطة والقانون - دراسة مقارنة - منشورات الحلبي الحقوقية ٢٠٠٣



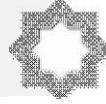
- د/ عمر محمد بن يونس - الإجراءات الجنائية عبر الانترنت - في القانون الأمريكي - ط ٢٠٠٥
- د.عزيزة عدنان حسن- حجية القرائن في الشريعة الإسلامية- دار عمار للنشر- والتوزيع - عمان الأردن الطبعة ١٩٩٠.
- قدري عبدالفتاح الشهاوي - الموسوعة الشرطية القانونية - عالم الكتب - القاهرة طبعة ١٩٧٧.
- د.سوزان عدنان - انتهاك حرمة الحياة الخاصة عبر الإنترنت - دراسة مقارنة - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - - المجلد ٢٩ العدد الثالث ٢٠١٣ .
- د. هلالى عبد اللاه احمد - حجية حجية المخرجات الكمبيوترية في المواد الجنائية - دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع - ٢٠٠٦.
- د/مأمون محمد سلامة - قانون الإجراءات الجنائية - ط أولي ١٩٨٠ - دار الفكر العربي .
- د. محمد زكي أبوعمار - الإجراءات الجزائية - دار الجامعة الجديدة - ط ٢٠١٠ .
- د.محمد حسين منصور-الإثبات التقليدي والالكتروني- الإسكندرية - دار الفكر الجامعي ٢٠٠٦.
- أ. محمد غالب الزحيلي - الخبرة في المسائل الجزائية - دراسة مقارنة بين التشريعين الأردني والكويتي - رسالة ماجستير - جامعة الشرق الأوسط - ٢٠١٤.
- د.ممدوح خليل البحر - أصول المحاكمات الجزائية الأردني - ط ١ - دارالثقافة - عمان - ١٩٩٨ م .
- د. موسى مسعود - قبول الدليل العلمي أمام القضاء الجنائي - دراسة مقارنة - جامعة قاريونس - بنغازي .
- أ. مصطفى العوجي-حقوق الإنسان في الدعوي الجزائية - مؤسسة نوفل،بيروت- الطبعة الأولى ١٩٨٩ .
- د/مصطفى محمد موسى - المراقبة الإلكترونية عبر شبكة الانترنت - دار الكتب القانونية ط ٢٠٠٥ .



- د/ياسر الأمير فاروق - مراقبة الأحاديث الخاصة في الإجراءات الجنائية - دار المطبوعات الجامعية ط٢٠٠٩
- د. ياسر حسن كلزي - حقوق الإنسان في مواجهة سلطات الضبط القضائي - دراسة مقارنة - منشور مركز الدراسات والبحوث - جامعة نايف للعلوم الأمنية - ط١ الرياض ٢٠٠٧ .

### ثانياً:- المراجع القانونية المتخصصة

- د. ابراهيم الغماز - الشهادة كدليل إثبات في المواد الجنائية - عالم الكتب ١٩٨٠ .
- ابراهيم راسخ - التحقيق الجنائي - ط أولي - ١٩٩١
- د. الهانى طايح - تكنولوجيا بصمة الحامض النووى - دار النهضة العربية القاهرة ٢٠١٤
- د. أسامة عبدالله قايد - الحماية الجنائية للحياة الخاصة وبنوك المعلومات - دراسة مقارنة - الطبعة الثانية ١٩٨٩ - دار النهضة العربية
- د. فيصل مساعد العنزي - اثر الإثبات بوسائل التقنية الحديثة علي حقوق الإنسان - جامعة نايف للعلوم الأمنية - ١٤٢٨ هـ.
- د/علي حسن الطوالبه - التفتيش الجنائي علي نظم الحاسوب والانترنت - دراسة مقارنة - عالم الكتب الحديث - ٢٠٠٤
- د. محمد الشناوى - البصمة الوراثية وحجيتها في الإثبات الجزائي - القاهرة ٢٠١٠ طبعة أولى.
- د/ هلالى عبد اللاه - تفتيش نظم الحاسب و ضمانات المتهم المعلوماتى - دار النهضة العربية - ٢٠٠٨.
- د. سعيد عبداللطيف حسن - إثبات جرائم الكمبيوتر والجرائم المرتكبة عبر الانترنت - دار النهضة العربية - القاهرة - ط ١ ١٩٩٩.
- د. فتحي محمد أنور عزت- الأدلة الإلكترونية في المسائل الجنائية والمعاملات المدنية والتجارية- مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٠ دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع.



- د عبد الفتاح بيومي حجازي - الدليل الرقمي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والانترنت - دراسة معمقة في جرائم الحاسب الآلي والانترنت - بهجات للطباعة والتجليد - مصر ٢٠٠٩.

### ثالثاً:- أبحاث قانونية متخصصة

- أ. أحمد مسعود مريم- آليات مكافحة جرائم تكنولوجيا الإعلام والاتصال في ضوء القانون رقم ١٠٩/٠٤- كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة قاصدي مرباح- منشورة ماجستير، - قسم الحقوق- ورقة الجزائر ٢٠١٣ .

- المشهداني أكرم عبدالرزاق ،علم مضاهاة الصوت ( البصمة الصوتية ) دراسة مقدمة الندوة البحث الجنائي المعاصر المنعقد في الفترة من ٢٣ و ٢٤ نوفمبر ١٩٩٢- مركز البحوث بشرطة دبي

- د.باخويـا دريس - أثر الإثبات الجنائي باستخدام وسائل التقنية الحديثة على حقوق الإنسان-جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية -مجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي- المجلد ١ (٦) ٢٠١٧

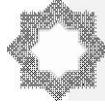
- بيل جيتس وآخرون - المعلوماتية بعد الإنترنت (طريق لمستقبل) - ترجمة أ.عبدالسلام رضوان - سلسلة عالم المعرفة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - العدد ٢٢١ - الكويت - مارس ١٩٨٨ م .

- أ.حبابي نجيب- الشهادة وحجيتها في الإثبات الجنائي - جامعة محمد خيضر بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق-٢٠١٣-٢٠١٤.

- د. جابر إسماعيل الحجاججة - حجية التسجيل الصوتي في الإثبات الجنائي في ضوء الفقه الإسلامي- كلية الدراسات الفقهية والقانونية - جامعة آل البيت المرفق - الأردن- مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية - المجلد ٨ - العدد ١ - فبراير ٢٠١١ م

- د. سعدية البدوي السيد أحمد بدوي- كلية الحقوق- جامعة الملك فيصل- السعودية- حجية مخرجات الحاسب الإلكتروني في الإثبات- دراسة مقارنة- مجلة علمية دولية محكمة تصدر دوريا عن مركز جيل البحث العلمي- العام الخامس - العدد ٤٢ - سبتمبر ٢٠٢٠.

- د. ممدوح عبد الحميد عبد المطلب- زبيدة محمد قاسم، عبد الله عبد العزيز- أنموذج مقترح لقواعد اعتماد الدليل الرقمي للإثبات في جرائم الكمبيوتر - منشور



ضمن أعمال مؤتمر " الأعمال المصرفية والإلكترونية " نظمتها كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة وغرفة تجارة وصناعة دبي - في الفترة من ١٠-١٢/٥/٢٠٠٣ م -المجلد الخامس

د . معتصم مشعشع- إثبات الجريمة بالأدلة العلمية - السنة السابعة والعشرون - العدد ٥٦ أكتوبر ٢٠١٣ - مجلة الشريعة والقانون- كلية القانون- جامعة الامارات العربية المتحدة.

- م.د منار عبدالمحسن عبدالغنى العبيدى ، القاضى عواد حسين ياسين - حجية الإثبات الجزائي بالوسائل المرئية الحديثة وموقف القضاء منها - مجلة جامعة تكريت للحقوق - السنة ١ - المجلد ١- العدد ١- الجزء ١- ايلول ٢٠١٦  
- د. نوفل علي عبدالله ، أ. خالد عوني خطاب - دور أجهزة التصوير الحديثة في الإثبات الجنائي -دراسة مقارنة-- مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد (١٥) ، (العدد ٥٥) ، (السنة ١٧)

- أ. عادل بوزيدة - دور الشاهد الإلكتروني في الإثبات الجزائي على ضوء قانون الإجراءات الجزائية الجزائرى- مجلة النبراس للدراسات القانونية - المجلد الأول - العدد الأول - سبتمبر ٢٠١٦.

#### رابعاً:- المراجع باللغة الأجنبية

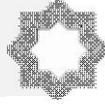
- Aundereia Cameron, and others , measuring the effects of video surveillance on crime in Losangeles, May 5,2008, prepared for the California Bureau . , USC.

- AMBROISE – CASTEROT C. ,Recherché et administration des preuves en procedure penal: la quete de Greal de la verite,A. J. penal 2005

- CONTE Ph. et DU CHAMBON P., Procedure penale, Armond Colin, 4eme ed., 2002.

- GREEN-WALD R. , Scientific evidence in traffic cases, Journal of criminal law, criminology and police science, 1968 .

- Fred Chris Smith and Erin E. Kenneally, Electronic Evidence and Digital Forensics Testimony in Court, From: Handbook of Digital and Multimedia Forensic Evidence Edited by: J. J. Barbara © Humana Press Inc., Totowa, NJ, © 2008 Humana Press Inc. 999 Riverview Drive, Suite 208 Totowa, New Jersey 07512,chapter 8.



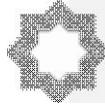
- Saul Traiger, The Cognitive Management of E-Testimony, Cognitive Science Program Occidental College Los Angeles, CA 90041 U.S.A. tripleC 4(2): 202-208, 2006 ISSN 1726-670X <http://tripleC.uti.at>
- PRADEL J. & VARINARD A., Les grands arret du droit criminel, T. 2, SIREY, 1988

#### خامسا:- المواقع الإلكترونية

- [www.oecd.org](http://www.oecd.org)
- <http://www.f-law.net>
- [www.droitenterprise.org](http://www.droitenterprise.org)
- <http://ar.m.wikipedia.org/wiki/توثيق>
- <http://www.youm7.com/story/2015/10/30>
- [albedaiiah.com/news/2015/05/03/88488](http://albedaiiah.com/news/2015/05/03/88488)
- <http://www.newsabah.com/wp/newspaper/24677>
- <http://www.newsabah.com/wp/newspaper/24677>
- [http://www.priv.gc.ca/information/guide/vs\\_060301\\_e.asp](http://www.priv.gc.ca/information/guide/vs_060301_e.asp)
- <http://www.marefa.org/adserver/www/delivery/avw.php?zoneid=6>
- <http://www.marefa.org/adserver/www/delivery/avw.php?zoneid6>
- <http://www.karamapress.com/arabic/?Action=ShowNews&ID=151343>
- [www.policemc.gov.bh/reports/2009/July/.../633843953272369688.doc](http://www.policemc.gov.bh/reports/2009/July/.../633843953272369688.doc)
- Philippine Standard Time: Sunday, November 28, 2021, 3:50:32 AM, Rules on Electronic Evidence, <https://www.set.gov.ph/resources/>

#### سادسا:- أحكام قضائية

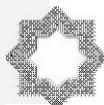
- محكمة تمييز دبي الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٦ - تمييز جنائي
- نقض ٦ فبراير ١٩٧٨ - مجموعة أحكام النقض - السنة ٢٩
- نقض ٢٦ ابريل ١٩٣٧ مجم جء رقم ٧٨
- حكم محكمة النقض المصرية في الطعن رقم ٢٣٣٨٣ لسنة ٨٥ قضائية - الدوائر الجنائية - جلسة ١٩-٩-٢٠١٧



## References:

### 1:- almarajie alqanunia aleama

- da.'ahmad alkandraa w du. mujdaa alnahraa - huquq alansan bayn alealamiat walkhususia ( dirasat muqaranati) 2012 - matbueat jamieat aljazirat - dabaa
- d. 'anwar sultan - qawaeid al'iithbat fi almawadi almadaniat waltijariat -bidun tabeih- 1984.
- d. 'ayman eabdallah fikri- jarayim nazam almaelumat - dirasat muqaranat - dar aljamieat aljadidat - tabeat 2006 .
- da.'ayman faruq eabd almaebud hamd, al'iithbat aljinayiyu bishahadat alshuhud faa alfiqh aljazayiyi al'iislami walqanun aljinayiyi alwadei-alnaashir maktabat alqanun wal'iiqtisadi-alrayad- 2012
- 'a.buha' shahin - shabakat al'iintirnit - alearabiat lieulum alhasib 1996 - muqadimat alkitabi.
- d. husayn mahmud abraham - alnazariat aleamat lil'iithbat aleulmaa faa qanun alajira'at aljanayiyhi- dar aleulum liltahqiq waltibaeat walnashr waltawzie 1981
- du.jamil eabdalibaqi alsaghir - 'adilat al'iithbat aljinayiyi waltiknuluja alhadithat - 2001 - dar alnahdat alearabia .
- du. khalid muhamad kadufur -altahqiq aljazayiyu aleumlaa faa aljarimat altaqlidiat walmaelumatia- ta2 - dar algharayr liltibaeat walnashr - dbaa.
- da. eaqilaa fadilat - alhimayat alqanuniat lilhaqi faa hurmat alhayaat alkhasat - dirasat muqaranat - risalat dukurat - jameeat alakhuat manthuraa - qasntinatun- kuliyaat alhuquq -2011-2012 .
- du.eabdalfataah biumi hijazi - aljawanib alajrayiyat li'aemal altahqiq alaibtidayiyi fi aljarayim almaelumatia - ta2009 - almisriat liltibaeat waltajlid .
- d. eabd aleaziz hamdaa - albaht alfanii fi majal aljarima "sililat kashf aljarimat bialwasayil aleilmiat alhadithati" - aljuz' al'awal - altabeat al'uwlaa - ealam alkutub - alqahirat - 1973
- di.eafifi kamil eafifiun - jarayim alkumbuyutar wahuquq almualif walmusanafat alfaniiyat wadawr alshurtat walqanun - dirasat muqaranat -manshurat alhalbaa alhuquqiat 2003
- d/ eumar muhamad bin yunis - alajara'at aljinayiyat eabr alantirnit - fi alqanun al'amrikii -ta2005



- -da.eazizat eadnan hasan- hajiati alqarayin fi alsharieat al'iislamiati- dar eamaar llnashr waltawzie - eamaan al'urdunu altabeat 1990.
- qadri eabdal-fataah alshahawi - almawsueat alshurtiat alqanuniat - ealim al-kutub - alqahirat tabeat 1977.
- da.suzan eadnan - antahak hurmat alhyat alkhasat ebr alantarnit - drast muqaranat - majalat jamieat dmshq llelwm alaqtadyt walqanwnyt - - almjld 29 aledd althalth 2013 .
- d. halali eabd allaah ahmad - hajiati hajiati almukhrijati alkumbuyutariati faa almawadi aljinayiyati - dar alnahdat alearabiati liltabe walnashr waltawziei- 2006.
- da/mamun muhammad salamat - qanun alajira'at aljinayiyati - t 'uwli 1980 - dar alfikr alearabii .
- d. muhammad zaki 'abueamir - alajara'at aljazayiyati - dar aljamieat aljadidat - t 2010 .
- du.muhammad husayn mansur-al'iithbat altaqlidaa walalikturuni-al'iiskandariati - dar alfikr aljamieii 2006.
- 'a. muhammad ghalib alzuhaylaa - alkhibrat faa almasayil aljazayiyati - dirasat muqaranat bayn altashrieayn al'urdinaa walkuaytaa - risalat majistir - jamieat alsharq al'awsat - 2014.
- da.mamduh khalil al-bahr - 'usul almuhakamat aljazayiyati al'urduniyu - ta1 - daralthaqafat - eamaan - 1998m .
- du. musi maseud - qabul aldalil aleilmii 'amam alqada' aljinayiyi - dirasat muqaranat - jamieat qaryuns - banghazi .
- 'a. mstafy alewji-hqwq alansan fy aldiawi aljzayyt - mwsst nwfl,byrut- altubet alawly 1989 .
- du/mastafiun muhammad musiun - almuraqibat al'iilikturuniati eabr shabakat alantirnit - dar al-kutub alqanuniat ta2005 .
- da/yasir al'amir faruq - muraqabat al'ahadith alkhasat fi al'ijra'at aljinayiyati - dar almatbueat aljamieiat ta2009
- d. yasir hasan kilzi - huquq alansan fi muajahat sulutat aldabt alqadayiyi - dirasat muqaranat - manshur markaz aldirasat walbuhuth - jamieat nayif lileulum al'amniati - ta1 alriyad 2007 .

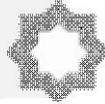


## 2: almarajie alqanunia almutakhasisa

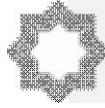
- du. abrahim alghamaz - alshahadat kadalil 'iithbat faa almawadi aljinaiyyat - ealim alkutub 1980 .
- abrahim rasikh - altahqiq aljinaiyya - t 'uwli - 1991
- d. alhanaa tayie - tiknulujya basmat alhamid alnuwawaa - dar alnahdat alearabiat alqahirat 2014
- du. 'usamat eabdallah qayid - alhimayat aljinaiyyat lilhayaat alkhasat wabanuk almaelumat - dirasat muqaranat - altabeat althaaniat 1989 - dar alnahdat alearabia
- du. faysal musaeid aleanzii - athar al'iithbat biwasayil altiqliyat alhadithat eali huquq alanisan - jamieat nayif lileulum al'amniat - 1428 hu.
- da/eali hasan altuwalibat - altaftish aljinaiyyu ealiun nazam alhasub waliantarnit - dirasat muqaranat - ealam alkutub alhadith - 2004
- d. muhamad alshanawaa - albasmat alwirathiat wahujiyatuha faa al'iithbat aljazaiyyi - alqahirat 2010 tabeat 'uwlaa.
- d/ halali eabd allaah - taftish nuzam alhasib wadamanat almutaham almaelumataa -dar alnahdat alearabiat - 2008.
- du. saeid eabdallatif hasan - 'iithbat jarayim alkumbuyutar waljarayim almurtakabat eabr alaintirnit -dar alnahdat alearabiat - alqahirat - t 1 1999.
- d. fthy mhmd 'anwr ezt- aladlt alalktrwnyt fy almsayl aljnayyt walmeamlat almdnyt waltjaryt- msr,altbet alawly,,2010 dar alfkr walqanwn llnsr waltwzye.
- d eabd alfataah biumi hijazi - aldalil alraqmiu waltazwir fi jarayim alkumbuyutir walantirnit - dirasat mueamaqat fi jarayim alhasib alali walantirnit - bihajat liltibaeat waltajlid - misr 2009.

## 3: 'abhath qanunia mutakhasisa

- 'a. 'ahmd msewd mrym- alyat mkafht jraym tknwlwjya alaelam walatsal fy dw' alqanwn raqm 04/09-1 klyt alhqwq walelwm alsyasyt - jamet qasdy mrbaha- mnshwrat majstyr, - qsm alhqwq-waruqt aljzayr 2013 .
- almashhadani 'akram eabdalrazaaq ,ealam mudahaat alsawt ( albasmat alsawtia ) dirasat muqadimat alnadwat albahth aljinaiyya almueasir almuneaqad fi alfatrat min 23 w 24 nufimbir 1992- markaz albuqhuth bishurtat dabaa



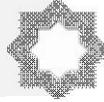
- di.bakhwia diris - 'athar al'iithbat aljinayiyi biaistikhdam wasayil altaqniat alhadithat ealaa huquq al'iinsani-jamieat nayif alearabiat lileulum al'amniat -majalat alearabiat lieulum al'adilat aljinayiyat waltibi alshareii- almujalad 1 (6) 2017
- bil jits wakhrun - almaelumatiat baed al'iintirnit (triq limustaqbilin) - tarjamat 'a.eabdalsalam ridwan - silsilat ealam almaerifat - almajlis alwataniu lilthaqafat walfunun aladab - aleadad 231 - alkuayt - maris 1988m .
- 'a.hbaby najib- alshahadat wahujiyatuha faa al'iithbat aljazayiyi - jamieit muhamd khidar biskirat- kilit alhaqwq waleulwm alsiyasit qum alhuqwqi- 2013-2014.
- d. jabir 'iismaeil alhajahijat - hijiat altasjil alsawtii fi al'iithbat aljinayiyi fi daw' alfiqh al'iislamii- kuliyyat aldirasat alfiqhiat walqanuniat - jamieat al albayt almufriq - al'urduna- majalat jamieat alshaariqat lileulum alshareiat walqanuniat - almujalad 8 - aleadad 1 - fibrayir 2011 m
- d. saediat albadawi alsayid 'ahmad badway- kiliyatialhuquqi-jamieat almalik fayusalu- alsaediati- hajiat mukhrijat alhasib al'iilikturni faa al'iithbati- dirasat muqaranati- majalat eilmiat dualiat humkamat tasdur dawriana ean markaz jil albahth alealamii- aleami alkhamis - aleadad 42 - sabtamir 2020.
- - du. mamduh eabd alhamid eabd almutalabi- zubaydat muhamad qasima, eabd allah eabd aleaziz-anmudhaj muqtarah liqawaeid aietimad aldalil alraqamii lil'iithbat fi jarayim alkumbuyutir - manshur dimn 'aemal mutamar " al'aemal almasrifiat wal'iiliktrunia " nazamath kuliyyat alsharieat walqanun bijamieat al'iimarat alearabiat almutahidat waghurfat tijarat wasinaeat dubay - fi alfatrat min 10-12/5/ 2003 m -almujalad alkhamis
- d . metsm msheshe- athbat aljarimat baladlt alelmyt - alsanat alsaabieat waleishrun - aleudadu56 aiktubar 2013 - majalat alsharieat walqanuni- kuliyyat alqanuni- jamieat aalamarat alearabiat almutahidati.
- ma.d manar eabdalmuhsin eabdalghnaa aleubaydaa , alqadaa eawad husayn yasin - hajiat al'iithbat aljazayiyi bialwasayil almaryiyat alhadithat wamawqif alqada' minha - majalat jamieat tikrit lilhuquq - alsanat 1 - almujalad 1- aleadad 1- aljuz' 1- aylwl 2016



- -d. nufil eali eabdaallah , 'a. khalid eawni khataab - dawr 'ajhizat altaswir alhadithat fi al'iithbat aljinayiyi -dirasat muqaranati--majalat alraafidiyn lilhuuq , almujalad (15 ) , (aleadad 55 ) , (alsanat 17)
- 'a. eadil buzidat - dawr alshaahid al'iilikturuni faa al'iithbat aljazayiyi ealaa daw' qanun alajira'at aljazayiyat aljazayraa- majalat alnibras lildirasat alqanuniat - almujalad al'awal - aleadad al'awal - sibtambar 2016.

#### 4: 'ahkam qadayiya

- mahkamat tamyiz dabaa altaen raqm 64 lisanat 2006 - tamyiz jinayiyun
- naqd 6 fibrayir 1978 - majmueat 'ahkam alnaqd - alsanat 29
- naqd 26 abril 1937 majam ji4 raqm 78
- hakum mahkamat alnaqd almisriat faa altaen raqm 23383 lisanat 85 qadayiyat -aldawayir aljinayiyat - jalsat 19-9- 2017



## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣٥٤٨	تمهيد وتقسيم:-
٣٥٤٩	أهمية البحث
٣٥٤٩	إشكالية البحث
٣٥٤٩	منهج البحث
٣٥٤٩	الدراسات السابقة:-
٣٥٤٩	تقسيم البحث:-
٣٥٥١	المبحث الأول الأحكام العامة للتعريف بالشاهد الإلكتروني في الإثبات الجنائي
٣٥٥١	المطلب الأول ماهية الشاهد الإلكتروني وأنواعه
٣٥٥٩	المطلب الثاني التمييز بين الشاهد الإلكتروني وغيره من وسائل الإثبات الأخرى
٣٥٦٦	المطلب الثالث المبادئ الأساسية التي يجب توافرها في الشاهد الإلكتروني
٣٥٦٨	المبحث الثاني دور الشاهد الإلكتروني في الإثبات الجنائي
٣٥٦٨	المطلب الأول أدلة الإثبات الجنائي وشروطها
٣٥٧٥	المطلب الثاني حجية الشاهد الإلكتروني في الإثبات الجنائي
٣٥٩٤	خلاصة البحث
٣٥٩٤	أولاً:- نتائج البحث
٣٥٩٤	ثانياً:- التوصيات
٣٥٩٦	قائمة المراجع
٣٦٠٢	REFERENCES:
٣٦٠٧	فهرس الموضوعات